الأمم المتحدة S/PV.6478

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٧٨**

الأربعاء ٩ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة فيوتي	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرتغال	السيد موورايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالِيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد منجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-22911 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو السيد هايلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام في السودان، وفخامة السيد بنيامين مكابا، رئيس فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءين في السودان. وأود أن أنوه بحضور السيد انطونيو مونتيرو والسيد بوجراج بوخاريل، العضوين الآخرين في الفريق، في قاعة المجلس.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد كاني، رئيس مكتب الاتحاد الأفريقي للاتصال في السودان، الذي سيتلو بيانا عن طريق الاتصال بالفيديو من الخرطوم باسم فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا السيد دينق ألور كول، وزير التعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايلي منكريوس.

السيد منكريوس (تكلم بالإنكليزية): أعلنت لجنة استفتاء جنوب السودان أمس الأول، ٧ شباط/فبراير، رسميا النتائج النهائية لاستفتاء تقرير المصير في جنوب السودان. ومن بين حوالي ٤ ملايين سوداني جنوبي مسجل، أدلى ٩٧,٥٨ في المائة بأصواتهم في عملية وصفها بالإجماع كل المراقبين – الوطنيين والإقليميين والدوليين، ومنهم فريق الأمين العام، بأنها حرة ونزيهة وذات مصداقية. وصوتت الأغلبية الساحقة – أي٩٨,٨٣ في المائة – مؤيدةً للانفصال.

وفي يوم إعلان مفوضية استفتاء جنوب السودان عن هذه النتائج، وقع الرئيس عمر البشير مرسوماً أكد فيه قبول حكومته بهذه النتائج بوصفها تعبيرا مشروعا عن إرادة الشعب في جنوب السودان، وهذا يؤكد استعداد حكومة السودان للاعتراف بإقامة دولة مستقلة لجنوب السودان في نهاية فترة اتفاق السلام الشامل في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. في آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.6468)، كررت التأكيد على الدور الذي اضطلع به الرئيس البشير، الذي قام بزيارة تاريخية إلى جوبا، قبل أسبوع من الاستفتاء، أدت إلى تغيير الجو تغييراً تاما، وساهمت في جعل عملية الاستفتاء تسير بطريقة سلمية ومنظمة جدا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على الأهمية التاريخية لهذه الأحداث. وعلى خلاف التوقعات، لم تكتف الحكومة الوطنية في السودان بالمساهمة في إجراء استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان بنجاح فحسب، بل اعترف الرئيس البشير وحزب المؤتمر الوطني الآن رسميا بصحة نتائجها وشرعيتها أيضا. وبصنيعهما ذلك، فإنهما على الأرجح قد أنهيا، إلى الأبد، واحداً من أطول الصراعات في أفريقيا وأكثرها ودموية. وفي الواقع، ينبغي تخليد ذكرى يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠١١ والاحتفال به في تاريخ السودان وأفريقيا بوصفه اليوم الذي وصلت فيه أطول الحروب المدنية في تاريخ أفريقيا الحديث إلى نهايتها الأكيدة، حين تغلبت روح السلام والتعاون على روح الحرب.

وقد ساعدت هذه الروح نفسها أيضا طرفي اتفاق السلام الشامل على إحراز تقدم كبير في المفاوضات، التي يُيَسرها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ برئاسة الرئيس مبيكي، بشأن طائفة واسعة من ترتيبات ما بعد الاستفتاء بين دولتيهما. وأحيي الروح القيادية التي أبداها الرؤساء مبيكي وبويويا وأبو بكر في الإشراف على هذه العملية المهمة.

وقد اكتملت بالفعل الكثير من الأسس. وكلا الطرفين منخرط بجدية ويحرز تقدما. وجرى الاتفاق على عدد من المبادئ فيما يتعلق بفتح الحدود، وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخر والاعتراف بالترابط الاقتصادي. وفي مجال الأمن، حدد الطرفان الآن إطارا واسعا لعدم الاعتداء والتعاون العسكري، وقررا إنشاء آليات مشتركة لإدارة علاقاتهما الأمنية، بما في ذلك على الحدود المشتركة بينهما.

واتفق الطرفان أيضا على الخطوط العريضة لترتيبات المواطنة، بما في ذلك حقوق السفر والإقامة والتملك والعمل، فضلا عن الحماية من الإبعاد أو النقل لمواطني كلا الطرفين. وفي مجال الاقتصاد والنفط، يعمل الطرفان من أجل التوصل إلى ترتيبات تحقق المنفعة المتبادلة بشأن تقاسم عائدات النفط ومجموعة من العلاقات الاقتصادية الثنائية. وآمل أن ينعكس حسن النية الذي نشأ بفضل الاستفتاء في شكل مزيد من الزخم، وأن يؤدي قريبا إلى وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق بين شريكي اتفاق السلام الشامل بشأن جميع هذه الترتيبات وغيرها من ترتيبات ما بعد الاستفتاء.

وأود أيضا أن أثني على الطرفين لما بذلاه من جهود لمنع وقوع أعمال عنف في أبيي واحتوائها، بما في ذلك الاتفاقان اللذان تم التوصل إليهما في كادوقلي في ١ و ١٧ كانون الثاني/يناير، والتزام الطرفين مؤخرا بحسم الحالة في أبيي بحلول نهاية آذار/مارس. وجدد كلٌّ من الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس كير التأكيد على عزمهما على معالجة شواغل المجتمعات المحلية وتسهيل الهجرة السلمية، مع معارضتهما لأي عمل من جانب واحد بشأن أبيي. وبناء على طلب الطرفين، يسرت بعثة الأمم المتحدة في السودان عملية نقل ما يقرب من ١ ٢٨٠ فردا إضافياً من أفراد الوحدة المتكاملة المشتركة إلى نقطة تجمع داخل منطقة أبيي، ووافق مجلس الدفاع المشترك على مواقع انتشارهم النهائي. وبلغني هذا الصباح، قبل فترة وجيزة من مجيئي إلى مجلس الأمن، أن نشر تلك القوات في مواقعها المختلفة قد بدأ أمس.

وقد وافقت إدارة أبيي على سحب وحدات شرطة أبيي المثيرة للجدل من الميدان إلى بلدة أبيي حالما يتم الانتشار الكامل للوحدات المتكاملة المشتركة في مواقعها المحددة في المنطقة، مما يسمح للمسيرية ببدء انتقالهم الموسمي، ووافق المسيرية على إزالة حواجز الطرق التي تعوق في الوقت الراهن الحركة من جنوب أبيي إلى شمالها.

بيد أن هناك تحديات خطيرة لا تزال قائمة. وفي الوقت الحالي، لا تزال تلك الحواجز تعوق تدفق المواد الغذائية والإمدادات الأخرى إلى بلدة أبيي. ولا تزال التوترات في المنطقة مستمرة، بالرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لدعم تحسين العلاقات بين القبيلتين. ونظرا لحساسية البيئة الحالية، أحثُّ الطرفين على مضاعفة جهودهما للحفاظ على السلام على أرض الواقع، مع الاستفادة من الزخم السياسي الذي حققاه في مجالات أخرى لمعالجة المسائل الأكثر عمقاً التي تغذي الصراع في أبيي معالجة نهائية.

ومع أنه لا يمكن التقليل من شأن الحوادث التي وقعت في أبيي وولايتي الوحدة وغرب الإستوائية، فقد

كانت البيئة الأمنية في منطقة عمل البعثة جيدة بشكل عام خلال فترة الاستفتاء. والتقدم مستمر في جنوب السودان لإعادة إدماج القوات التي تمردت على حكومة جنوب السودان في أعقاب انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠، ومُنحت العفو في وقت لاحق. إن الاشتباكات التي وقعت بين أفراد من الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية في الفترة ما بين ٣ و ٥ شباط/فبراير في ملكال والمناطق المجاورة لها، التي تسببت في مقتل وجرح ما يصل إلى ٥٠ بين أفراد تلك الوحدات والمدنيين، تذكرنا بأن الحالة الأمنية في جنوب السودان لا تزال هشة. فقد تزعزع الاستقرار بسهولة على إثر محاولة الاستعجال في حل الوحدات المتكاملة المشتركة. وأود أن أحث الطرفين على أن يواصلا توخي الحذر، والعمل معا، وأن يستعينا، عند الاقتضاء، ببعثة الأمم المتحدة في تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء المؤسسات المشتركة المنشأة بموجب اتفاق السلام الشامل، مثل حل الوحدات المتكاملة المشتركة.

وأود أيضا أن أرحب باختتام جلسات المشورة الشعبية بولاية النيل الأزرق. وأثيرت خلال المشورة قضايا مثل تقاسم السلطة والثروة، ومستقبل أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان المنتمين إلى الشمال، وتخصيص الأراضي، والهوية الثقافية، وستكون هذه القضايا ضمن جدول أعمال المناقشات مع الحكومة الوطنية. ومن المتوقع الآن أن تبدأ المشورة الشعبية في جنوب كردفان بعد الانتخابات التكميلية المقرر إجراؤها في أيار/مايو. وقد بدأ تسجيل الناخبين في جنوب كردفان في ٢٤ كانون الثاني/يناير ومن المتوقع أن يستمر لمدة ثلاثة أسابيع.

وكنت قد ذكرت في إحاطتي الإعلامية الأخيرة أن أثر عملية المشورة الشعبية سيكون محدوداً إن لم يرافقها نظام وطني مُستوعب. ومن المهم أن نلاحظ أن حزب المؤتمر الوطني قد وعد، منذ ذلك الوقت، ليس بتوسيع قاعدة الحكومة الوطنية فحسب، بل أيضا بالبدء في مشاورات واسعة بشأن الدستور المقبل لشمال السودان. وفي حين تطالب المعارضة الشمالية بمناقشة الأساس الذي سيقوم عليه هذا التوسيع، فإن مثل هذا الانفتاح السياسي مرحب به بالتأكيد، وتقف بعثة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم، بالتعاون مع الشركاء – لا سيما الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، الذي يملك الولاية لتيسير هذه العملية – لأي عملية سياسية من شأنها أن تتيح تعزيز المكاسب الديمقراطية التي تحققت خلال فترة اتفاق السلام الشامل، التي هي ضرورية لاستمرار الاستقرار في شمال السودان.

وقد بدأت الآن عملية النظر في الوجود المستقبلي للأمم المتحدة ودورها المحتمل في شمال السودان وجنوبه، وبين الشمال والجنوب. وبالنسبة للجنوب، أبدت حكومة جنوب السودان ترحيبها بمشاركة الأمم المتحدة في دعم توطيد السلام، وبناء القدرات لمؤسسات الدولة الجديدة، وإدارة الحدود. وسيبدأ تقييم تقني لتلك الاحتياجات قريبا جدا خلال هذا الشهر. وبالنسبة للشمال، فإننا نتناقش حاليا مع السلطات بشأن المجالات التي تريد تعاون الأمم المتحدة فيها مستقبلا. ويشمل جدول أعمال المحادثات الجارية حاليا بين الطرفين إمكانية مشاركة الأمم المتحدة أو أطراف ثالثة أخرى في تنفيذ ترتيبات ما بعد الاستفتاء التي قد تتفق عليها الدولتان، مثل أبيي والحدود وما إلى ذلك. وسنواصل إبقاء المجلس على علم بانتظام بشأن القرارات التي يتخذها الطرفان بشأن تلك المسائل.

لقد ضرب السودان لنا مثلا لكيفية تغلب روح السلام على عقود من الحرب. وتجدر الإشادة بحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وزعيميهما – الرئيس عمر حسن البشير وسلفاكير ميارديت – على ذلك الإنجاز الذي سيتعين البناء عليه. ويجب على الشمال

والجنوب الآن أن يسعيا جاهدين إلى توطيد السلام والوفاء بوعودهما لشعبهما، وهي وعود بكفالة قيام حكم ديمقراطي فعال وخاضع للمساءلة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات الاجتماعية ورعاية التنوع الاجتماعي والثقافي للشعب وحماية الحقوق والحريات الديمقراطية على نحو مستدام والتعاون تعاونا وثيقا كجارين في السعي إلى تحقيق جميع تلك الأهداف. وبشكل ما، فإن عملهما قد بدأ للتو، وكذلك العمل على تقديم الدعم الفعال لهما.

وأنا أشجع زعيمي شمال السودان وجنوبه على الحفاظ على الروح التي ولدها الانتهاء بنجاح من الاستفتاء لدى التصدي للمهام المقبلة. وهذه لحظة جديدة وتاريخية للسودان، وفجر جديد يمكن أن يؤدي، إذا جرت الاستفادة منه، إلى تحقيق السلام والتقدم المستدامين في السودان والإسهام في حدوث الشيء نفسه في المنطقة المتاخمة له وفي جميع أنحاء القارة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد منكريوس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لفخامة الرئيس بنيامين مكابا، رئيس فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءين في السودان.

السيد مكابا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن عملية استفتاء جنوب السودان.

لقد عدنا للتو من الخرطوم، حيث أعلنت مفوضية استفتاء جنوب السودان النتيجة النهائية لاستفتاء جنوب السودان بشأن تقرير المصير. واختار ما يقرب من ٩٩ في المائة من الناخبين انفصال الجنوب.

والاستفتاء يمثل معلما رئيسيا على طريق السلام الدائم في السودان الذي رسمه اتفاق السلام الشامل الذي وقعته حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ٢٠٠٥. وقد كتب الطرفان إلى الأمين العام في تموز/يوليه من العام الماضي، طالبين أن توفر الأمم المتحدة بعثة المراقبة الرئيسية للاستفتاء في جنوب السودان. وفي أيلول/سبتمبر، أنشأ الأمين العام فريقنا المؤلف من ثلاثة أعضاء لرصد وتقييم عملية الاستفتاء لكل من جنوب السودان ومنطقة أبيي.

وتشرفنا بأن يُطلب منا الاضطلاع بتلك المهمة في منعطف تاريخي في تاريخ السودان. وقمنا بخمس زيارات للبلد وأنشأنا مكتبا للدعم، إلى جانب مكاتب ميدانية في جميع أنحاء البلد. ويخلص الفريق إلى أن نتيجة الاستفتاء تجسد إرادة أهالي جنوب السودان وأن عملية الاستفتاء كانت حرة ونزيهة وذات مصداقية. ونهنئ شعب السودان على التزامه وكرامته وصبره، الأمر الذي كفل انتهاء العملية بشكل سلمي ووفقا للموعد المقرر.

في آخر مرة قدم فيها الفريق إحاطة إعلامية للمجلس (انظر S/PV.6468)، كان التصويت قد انتهى لتوه وبدأ تجميع النتائج في الشمال والجنوب وفي مراكز التصويت خارج البلد. ورصد الفريق وموظفوه عد الأصوات ونقل مواد حساسة في جميع أنحاء البلد، وأيضا خارج البلد. وأعلنت مفوضية استفتاء جنوب السودان ومكتبها النتائج الأولية وفقا للجدول الزمني المعلن. وأكدت المحكمة العليا أنها لم تتلق أي طعن في النتيجة.

وقيم الفريق عملية الاستفتاء استنادا إلى المعايير المنصوص عليها في قانون استفتاء جنوب السودان. وتشمل تلك المعايير تهيئة بيئة ملائمة وظروف أمنية مواتية لحرية ممارسة الحق في تقرير المصير؛ وحرية التعبير؛ وحضور ومشاركة مراقبين محليين ودوليين؛ وحرية الاجتماع والتنقل وتثقيف الناخبين بشأن العملية.

ويرى الفريق أن عملية الاستفتاء أجريت بطريقة شفافة للغاية. وقد شاركت منظمات المجتمع المدني على نطاق واسع. وكانت التصريحات العلنية لكبار المسؤولين الحكوميين في الشمال والجنوب مشجعة بشكل متزايد وجرى نقلها بحرية عبر وسائط الإعلام.

وحدثت بعض المشاكل. فقد كان معنى عدم إحراز تقدم بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء أن الناخبين اتخذوا قرارهم وسط حالة من انعدام اليقين السياسي ولم تكن هناك برامج لتثقيف الناخبين في بعض الأحيان. ووقع عدد من الحوادث الأمنية، التي لم تكن لها صلة مباشرة بالاستفتاء، أثناء فترتي التسجيل والتصويت. وكانت هناك بضع حالات تخويف للمسجلين والصحفيين والناشطين السياسيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. غير أنها كانت حوادث فردية. ويرى الفريق أن أيا منها لم يؤثر بشكل مادي على مصداقية العملية.

والفريق يثني على مفوضية استفتاء جنوب السودان ومكتبها وعلى جميع موظفي الاستفتاء لتغلبهم على تحديات عديدة لإدارة الاستفتاء بنجاح. كما نثني على بعثة الأمم المتحدة في السودان وشعبة الأمم المتحدة المتكاملة لشؤون الاستفتاء والانتخابات وغيرها من المستشارين الانتخابيين الدوليين ومجموعات المراقبة الوطنية والدولية والجهات المانحة لمساعدتها على بلوغ ذلك الهدف.

ويقر الفريق ويشيد بالدور الحاسم للرئيس عمر البشير والنائب الأول للرئيس سلفاكير ميارديت. فقد أظهرا شجاعة والتزاما سياسيا لكفالة بلوغ معلم أساسي في عملية السلام.

وعمل الطرفين لم ينته بعد. وندعو طرفي اتفاق السلام إلى الاستفادة من الزخم الذي ولده الانتهاء بنجاح من الاستفتاء للتوصل إلى اتفاق دائم بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء، بحيث يمكن لشعبي شمال وجنوب السودان التعايش جنبا إلى جنب في تعاون وأمن وكرامة. ويشدد الفريق أيضا على أهمية استمرار الحماية لجميع المواطنين السودانيين، شماليين كانوا أم جنوبيين.

وقد نص اتفاق السلام الشامل على إجراء استفتاء منطقة أبيي بالتزامن مع استفتاء جنوب السودان. والفريق يأسف لعدم حدوث ذلك. ولم يتم بعد إنشاء مفوضية استفتاء منطقة أبيي، ولم يجر التوصل إلى اتفاق بشأن الذين سيكونون مؤهلين للتصويت. ووقعت اشتباكات دامية في المنطقة، مما زاد من تعقيد الحالة. والفريق يحث طرفي اتفاق السلام الشامل على إيجاد حل سريع ودائم بشأن أبيي. وندعو أهالي المنطقة إلى التحلي بالصبر والتسامح ريثما يجري التوصل إلى حل منصف.

والاستفتاء ليس غاية في حد ذاته. وإذا نُفذ، فإنه سيؤذن بنظام سياسي جديد للشمال والجنوب. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على مواصلة مشاركته السياسية ومضاعفة جهوده لمساعدة السودان خلال الشهور المقبلة ومساعدة الكيانات الجديدة التي تظهر في أعقاب الفترة الانتقالية. ولا يمكن لهذا النظام أن يكون نظاما مستداما إلا في ظل ذلك النوع من المشاركة النشطة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس مكابا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير محمود كاني، رئيس مكتب الاتحاد الأفريقي للاتصال في السودان.

السيد كاني (تكلم بالإنكليزية): كان فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان، يود أن يخاطب اليوم هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. وللأسف، فقد اضطر هذا الصباح للسفر إلى غانا لارتباط جرى ترتيبه مسبقا. وقد طلب مني أن أدلي،

نيابة عنه، بالملاحظات التالية، ويسرني أن أفعل ذلك بكل تواضع.

”يود فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي أن يشكر المجلس على إتاحة الفرصة لنا لمخاطبته مرة أخرى. إن جلسته اليوم تتيح لنا جميعا فرصة لنكرر التحية والتهنئة للشعب السودان على نجاح استفتاء جنوب السودان.

”لقد كان لفريقنا امتياز المراقبة المباشرة لأبناء جنوب السودان وهم يدلون بأصواتهم. ونظرا للأهمية التاريخية لهذا الاستفتاء، كان من الأهمية القصوى أن يجرى بطريقة ذات مصداقية وسلمية. وتؤكد ملاحظاتنا الخاصة، التي تتوافق مع ملاحظات فريق الأمين العام المعني بالاستفتاء في جنوب السودان بقيادة الرئيس بنيامين مكابا، والمراقبين الوطنيين والدوليين الآخرين، أن الاستفتاء قد استوفى كل معايير الشرعية، حقا، وأنه لم يترك مجالا للطعن في نتيجته.

”ومن حسن الطالع أنه نتيجة لذلك، أعلنت حكومة السودان قبولها للنتيجة على النحو الواجب. وبهذا الاستفتاء، يكون أبناء شمال السودان وجنوبه قد تركوا خلفهم بحسم تاريخهم من العداء والصراع. ونحن على يقين من أنهم لن يعودوا للحرب أبدا. وفي هذا الصدد، نود أن نتوجه مرة أخرى بالتحية والتهنئة لشعب السودان وأحزابه السياسية وقادته، بمن فيهم الرئيس عمر حسن البشير والنائب الأول للرئيس سلفا كير ميارديت، بالأخص، لما تحلوا به من شجاعة وثبات والتزام راسخ.

”كما نكرر التحية للجنة المعنية باستفتاء جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والسيد هايلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام، على كل الجهود التي بذلوها لضمان نجاح الاستفتاء. ولا بد لنا أيضا أن نتوجه بالشكر إلى المجتمع الدولي قاطبة على الموارد التي وفرها للمساعدة في تمويل الاستفتاء.

”وقبل عشرة أيام، اعتمدت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، خلال انعقادها في أديس أبابا، إثيوبيا، بالإجماع إعلانا رسميا بشأن السودان. وتضمن الإعلان العبارات التالية:

’يمثل السودان أهمية قصوى للقارة الأفريقية. فهو امتداد لتنوع قارتنا ويجمع شعوبنا معا في بوتقة انصهار عظيمة. وفي تحقيق الديمقراطية والسلام والتنمية في شمال السودان وجنوبه وعد للمساعدة في إعلاء القارة بأكملها. وفي قدرة السودان على التغلب على العقبات شهادة لقدرة القارة على حل نزاعاتها وتحقيق أهدافها المشتركة. وفي المقابل، فإن أفريقيا لا تستطيع تحمل أن ترى السودان يغرق مجددا في الاضطراب ...

’ونعرب عن تضامن أفريقيا مع الشعب السوداني كافة، ونرحب بشكل متساوٍ بشمال وجنوب السودان وبالوضع ما بعد الاستفتاء كلبنات بناء مشروع التكامل الجاري في أفريقيا. وبتحقيق السلام، أصبح شعب السودان قادرا على المشاركة بفعالية والاستفادة من السعي

الأفريقي المشترك المتمثل في الازدهار المشترك والوحدة القارية‘.

”وفي إطار التزام أفريقيا بمساعدة الشعب السوداني على تحقيق تلك الأهداف خلال الشهور القادمة، سيواصل فريقنا تيسير المفاوضات لإنهاء المسائل العالقة في اتفاق السلام الشامل. وهذه تشمل أبيي، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وتسوية المناطق المتنازع عليها على طول تلك الحدود، واستكمال المشاورات الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي كل تلك الأمور، نعمل بشراكة مثالية مع بعثة الأمم المتحدة في السودان والممثل الخاص للأمين العام، السيد هايلي منكريوس.

”كما أننا نواصل تيسير المفاوضات بين الأطراف بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء، التي تشمل مسائل التعاون الاقتصادي، وإعفاء البلد من الدين المرهق الذي لا يمكن تحمله، والأمن، والجنسية، والعلاقات بين الشعبين في إطار دولتين قابلتين للحياة ومتعاضدتين. ويسعدنا إبلاغ المجلس بأن الأطراف السودانية أحرزت تقدما لا بأس به صوب اتفاق نهائي بشأن هذه المسائل.

”ويذكر المجلس أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تكلمنا في هذه القاعة (انظر S/PV.6251) وأبلغنا المجلس بأن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد اعتمد تقرير الفريق التابع للاتحاد المعني بدارفور وتوصياته في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ومن أهم هذه التوصيات، التي أصبحت تمثل سياسة الاتحاد الأفريقي لتسوية النزاع في دارفور، أن عملية مفاوضات شاملة تتاح فيها المشاركة لجميع الفصائل في دارفور هي وحدها الكفيلة بالتوصل إلى الاتفاق الشامل والدائم الضروري. ويعكس ذلك بشكل مباشر للغاية المطالب التي قدمتها لنا الفصائل المختلفة في دارفور.

”وما فتئ سكان دارفور يطالبون بعملية سياسية شاملة تسمح لهم بتقرير مستقبلهم، بما في ذلك من خلال مفاوضات مع حكومة السودان. والواقع، أنه في اجتماعات متتالية للمنتدى التشاوري بشأن السودان عقدت في أيار/مايو وتموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، صادق كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين على هذا النهج بدون خلاف. وعليه، وتنفيذا لقرار اتخذه الاتحاد الأفريقي جنبا إلى جنب مع سكان دارفور قبل ١٥ شهرا، سنشرع في القريب العاجل في العملية السياسية، بالعمل مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتي ستفضي إلى عقد مؤتمر شامل للدارفوريين، تشارك فيه الحكومة السودانية بعد ذلك. وفي هذا الصدد، سوف نراعي نتائج مفاوضات الدوحة للسلام بالكامل.

”وفي هذا السياق، أيضا، اتفق فريقنا والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والحكومة السودانية، ويعملان معها، على تهيئة الظروف الضرورية لنجاح العملية السياسية في دارفور، على غرار ما حدث عندما أشركنا سكان دارفور لدى إعدادنا لتقريرنا وتوصياتنا في عام ٢٠٠٩. ونحن، مع الممثل الخاص المشترك إبراهيم غمباري، قد عقدنا العزم على ألا ندخر وسعا لكفالة إبرام اتفاق سياسي عالمي بشأن دارفور قبل انتهاء المدة المؤقتة لسريان اتفاق السلام الشامل

في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وهذا أمر يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل شمال السودان، بل وللدولتين اللتين ستبزغان في غضون خمسة أشهر بعد انفصال الجنوب.

”وطوال مدة سريان اتفاق السلام الشامل، أبدى الرئيس البشير ونائبه الأول كير شجاعتهما السياسية والشخصية وحنكتهما وحسن نواياهما. ولدينا كل الثقة في أنهما وحكومتيهما والشعب السوداني كافة، سيواصلون إنجاز كل ما هو ضروري لمعالجة التحديات المختلفة التي تواجه السودان. وفي هذا السياق، يسرنا أن نطمئن المجلس إلى أن هذين القائدين وزملاءهما يدركون تمام الإدراك التحديات التي يواجهونها، وأنهم يتمتعون بدراية أكبر بشؤون السودان منا نحن، غير السودانيين. وعليه، فإن مهمتنا هي مساعدتهم بأقصى قدراتنا إذ يواجهون تلك التحديات. وقد سرّنا أيما سرور ما قدموه لنا من تعاون في هذا الشأن.

”ونحن على ثقة من أن المجلس سيواصل هو أيضا تقديم مساعدته القيمة للشعب السوداني في مسيرة بلده خلال الأشهر القليلة الهامة التي تنتظرنا.

”وبالإضافة إلى ذلك، يسعدنا للغاية أن أفريقيا مستعدة لمساعدة الدولتين الأفريقيتين اللتين ستظهران بعد ٩ تموز/يوليه وهما تواجهان التحديات الأكبر من تلك التي تواجهانها اليوم وتتعلق ببناء الدولة.

”ونحن على ثقة كذلك في أن مجلس الأمن سيستخدم نفوذه ليشجع أيضا بقية المجتمع الدولي على مواصلة تقديم دعمه لشعبي شمال وجنوب السودان بغية مساعدتهما في إقامة دولتين تملكان مقومات البقاء“.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير كين على بيانه باسم الرئيس مبيكي.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان) (تكلم بالإنكليزية): يبعث وزير خارجية السودان، السيد علي كارتي، الذي كان من المفروض أن يحضر جلستنا هذا الصباح بتحياته إلى مجلس الأمن. لم يتمكن الوزير كارتي من الحضور إلى هنا بسبب مشكلة تتعلق برحلته. وسأدلي ببيان باسمه.

”سيدتي الرئيسة، في مستهل بياني أتقدم بالتهاني الحارة لأشقائنا في جنوب السودان، وأقول بكل فخر إن السودان قيادة وشعبا قد ضرب بالأمس مثالا رائعا في الوفاء بالعهد عندما أوفت قيادة الدولة ممثلة في السيد رئيس الجمهورية بعهدها بقبول نتيجة الاستفتاء وذلك امتثالا لقوله تعالى: (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا) صدق الله العظيم.

”ألا يستحق وفاء هذه القيادة السودانية بعهدها في قضية استراتيجية، والوفاء بالعهد هو أعلى درجات الشرف كما قال السيد الرئيس عمر البشير، ألا يستحق هذا أن يقابله مجلسكم الموقر وجميع أفراد المجتمع الدولي برؤية جديدة تبادله الإحسان بالإحسان، رؤية جديدة تراجع المواقف تجاه بطل السلام الرئيس البشير كما وصفه القائد سلفا كير النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب وإني لعلى ثقة إنكم لفاعلون وبهذا تكونوا قد شجعتم مساعي الأمن والسلم والاستقرار التي هي أولى وأسمى مهامكم. وقد تابعتم جميعا

بالأمس إعلان نتيجة الاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان الذي كان أحد أهم بنود اتفاقية السلام الشامل وأغلاها ثمنا وكان مهر حق تقرير مصير الجنوب هو وحدة السودان التي قدمناها قربانا للسلام والاستقرار واحتراما لرغبة أشقائنا في جنوب السودان، الذين مارسوا حقهم في تقرير مصيرهم اتساقا مع ما نصت عليه الاتفاقية. وكما تابعتم جميعا فقد أعلنت المفوضية القومية لاستفتاء جنوب السودان النتيجة في موعدها المحدد صباح الاثنين الموافق السابع من شباط/فبراير الجاري وفي احتفال رسمي شهده السيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير الذي كان أول المباركين للنتيجة التي عكست انحيازا واضحا لخيار الانفصال حيث بلغت نسبة الذين صوتوا لخيار الانفصال ٩٨,٨٣ في المائة.

”هذا وقد سلم السيد رئيس مفوضية الاستفتاء السيد رئيس الجمهورية ونائبيه الفريق سلفا كير ميار ديت والأستاذ علي عثمان محمد طه النتيجة وصادق عليها مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية حيث عبّر السيد رئيس الجمهورية عن ترحيب حكومة السودان بهذه النتيجة مجددا تأكيد الحرص على تطوير علاقات أخوية مع دولة الجنوب تقوم على التكامل والتعامل والتعايش الآمن والمستقر بما يحقق تطلعات الشمال والجنوب.

”هذا وقد أمّن السيد الرئيس أيضا على أن دولة الشمال ستمد يد العون في سبيل تأسيس دولة الجنوب الوليدة وستساعد في تدريب العاملين ورفع قدراتهم وتقديم كل ما يمكن من عون في جميع المجالات، مشيرا إلى أن رفع قدرات الجنوب هي رفع قدرات الشمال، كما أكد أن الروح التي سادت في التعامل مع موضوع الاستفتاء ستنجح في حل ما تبقى من موضوعات ينظر الطرفان في حلها.

”لقد ظللنا طيلة الخمسة أعوام الماضية نكرر تأكيدنا لمجلسكم الموقر بأننا ماضون في إكمال كافة التزاماتنا بموجب اتفاقية السلام الشامل بما في ذلك الاستفتاء على حق تقرير المصير لجنوب السودان، وها نحن اليوم نعلن من هذا المنبر أننا قد أوفينا بالوعد كاملا غير منقوص، إيمانا منا بأن الوحدة لا تفرض قهرا على الشعوب وأن السلام هو الأصل وهو المقدم على خيار الوحدة ما دامت تلك هي رغبة أشقائنا في الجنوب. والآن وبذات الروح والالتزام نؤكد لكم أن انفصال الجنوب لا يعني مطلقا نصب جدار جغرافي فاصل بين الشمال والجنوب أو قطع الروابط والصلات بين الشمال والجنوب، بل على النقيض تماما فإن ذلك يعني بداية جديدة لمرحلة من التعاون اللصيق والعمل المشترك بين الشمال والجنوب، آخذا في الاعتبار لحقيقة ترابط المصالح وتكاملها وارتباط الدماء واحتياج الطرفين لبعضهما البعض.

”ومن هذا المنبر، أتقدم بالتهنئة للمفوضية الوطنية لاستفتاء جنوب السودان، تلك الآلية الوطنية التي اضطلعت بواجبها بجدارة شهد عليها جميع المراقبين الدوليين والإقليميين والوطنيين الذين راقبوا عمليات التسجيل والاقتراع والفرز، بالرغم من الصعوبات التي واجهتها، وبخاصة ضيق الوقت.

”كما نتقدم بالشكر للشركاء الدوليين كافة، وللمجتمع الدولي، وللأمم المتحدة، ممثلة في بعثتها في السودان، وفريق مراقبة الاستفتاء الذي يقوده السيد بنجامين مكابا، ولمجلس الأمن الذي

ظل يتابع عن كثب جميع المراحل المتصلة بإجراء الاستفتاء، وإكمال تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. كما نتقدم بالشكر لفريق الحكماء الأفارقة، بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، على جهوده ومبادراته الرامية إلى تقريب وجهات النظر بين الشريكين بشأن ما تبقى من قضايا.

”ونؤكد من هذا المنبر لمجلسكم الموقر أننا ماضون، بذات العزيمة والمصداقية والشفافية، في جهودنا الرامية لإيجاد تسوية موضوعية لجميع القضايا المتبقية بما فيها وضع منطقة أبيي. وغني عن القول إن تسوية وضع منطقة أبيي ليس مجرد ترسيم لحدود إدارية على الأرض أو تقسيم لعائدات الموارد والثروات، بل هو معالجة لمستقبل حياة أكبر مجموعتين عرقيتين في هذه المنطقة عبر التاريخ، هما قبيلتا دينكا نقوك والمسيرية.

”لقد ظلت تلك المنطقة جسرا رابطا بين شمال البلد وجنوبه بفضل ذلك التعايش والتداخل القبلي عبر التاريخ، الأمر الذي يستوجب أن نتوخى في معالجة مشكلتها منهجا شاملا، وأن نرجح الحكمة وإعمال العقل، إذا كنا ننشد استدامة السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، نؤكد أن استمرار الطرفين في التفاوض على مستوى رفيع، وعزمهما على التوصل إلى التسوية المرتقبة، يمثلان الضمانة الوحيدة لتفادي التوتر في هذه المنطقة المهمة، وتجنيبها أن تكون ساحة لأي مواجهة.

”أما فيما يتعلق بدارفور، فقد ظلت حكومة السودان تؤكد، بنيةٍ صادقة، أن سياستها تهدف إلى حل النزاع، وليس إدارة الصراع، على أن يكون ذلك عبر التفاوض وصولا إلى تسوية سياسية شاملة. ومن هذا المنبر أجدد تأكيد موقفنا الداعم بقوة للمساعي الدؤوبة التي تجري على صعيد منبر الوساطة بالدوحة، تحت رعاية حكومة قطر الشقيقة، وبدعمٍ من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

”وفي ذات الوقت، اعتمدت حكومتنا، من أجل ضمان مشاركة أغلبية مواطني دارفور في التسوية السلمية والتوصل إلى سلام مستدام، استراتيجية سلام دارفور، التي يجرى تنفيذها قدما الآن بتنسيق وثيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن من أهم محاور تلك الاستراتيجية دفع مسار السلام من الداخل ليكون جهدا موازيا ومكملا لمسار الدوحة عن طريق عملية الحوار الدارفوري. ولعلكم تابعتم أننا أنشأنا لأجل ذلك فريق عمل مشترك يضم حكومة السودان والعملية المختلطة.

”والتنسيق والتحضير مستمران بهذا الخصوص، عبر فريق العمل المشار إليه آنفا، بهدف إشراك جميع مواطني دارفور في العملية السياسية في الداخل، لا سيما أنهم قد اختاروا، من خلال الانتخابات الأخيرة، ممثليهم في البرلمان الوطني والبرلمانات الولائية لولايات دارفور الثلاث. ومن هنا تنبع شرعية هؤلاء القادة المنتخبين باعتبارهم الممثلين الشرعيين لمواطني دارفور. ولهذا فإننا نؤكد على أهمية مؤتمر الحوار الدارفوري وجدواه، باعتباره من أهم مقومات تحقيق السلام العاجل والمستدام في دارفور.

”وقبل أن أختم بياني، أناشد الدول الأعضاء في المجلس الموقر، والدول المانحة كافة، تقديمَ المساعدات الاقتصادية لشطري السودان، شماله وجنوبه، وشطبَ الديون المستحقة على السودان من أجل تمكين أشقائنا في الجنوب من بناء دولتهم الوليدة، وتعويضِ الشمال عن تبعات انفصال الجنوب الاقتصادية. كما أدعو بشدة، في هذا الصدد، إلى مراجعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان ورفعها عنه، إذْ إنّ استقرار الجنوب اقتصاديا هو من استقرار اقتصاد الشمال. وقد قال النائب الأول لرئيس الجمهورية، رئيس حكومة الجنوب، السيد سلفا كير ميارديت يوم الاثنين السابع من شباط/فبراير الجاري في جلسة مجلس الوزراء بالخرطوم إن أي تهديد للشمال هو تهديد للجنوب. وليس هناك تهديد أخطر من حدوث ظروف اقتصادية صعبة في كلا طرفي السودان.

”وختاما، نجدد التهنئة للأخوة في جنوب السودان على خيارهم ونؤكد في ذات الوقت أن السلام كلٌّ لا يتجزأ، وأن حكومة السودان تتطلع إلى رؤية دولة شقيقة مستقرة وآمنة في الجنوب، وسوف نعمل بصدق وعزيمة لتحقيق ذلك. ونثق بأن إخوتنا في الجنوب يشاطروننا الرأي بضرورة التعاون والتكامل في هذا الوقت، لأنه أصبح من متطلبات عصر العولمة، الذي من أهم مظاهره اندماج الكيانات الصغيرة بعضها في بعض للاستفادة من فرص العولمة، ولمواجهة تحدياتها. ولا شك في أن ذلك سيعزز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين بلدينا، ويحقق خدمة مصالح شعبينا الشقيقين، وسينعكس ذلك إيجابا على إقليمنا وقارتنا الأم، أفريقيا“.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل السودان على البيان الذي أدلى به بالنيابة عن معالي السيد علي كرتي، وزير خارجية السودان.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دينق ألور كول، وزير التعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان.

السيد دينق ألور كول (تكلم بالإنكليزية): أنا ممتن جدا لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس عقب الإعلان الرسمي عن النتائج النهائية للاستفتاء في جنوب السودان، ولعرض آراء حكومة جنوب السودان بالنيابة عن جميع أبناء شعبنا.

وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة فور الإعلان عن النتائج النهائية. وهذا يدل على دعم المجلس المستمر للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل وتصميمه على مواصلة الانخراط بشكل كامل في صون السلام والاستقرار في السودان.

وأود أن أشكر أعضاء المجلس على جهودهم الدؤوبة والمستمرة في هذا الصدد. كما أود أن أعرب عن امتنان حكومتي للمساهمات الكبيرة التي قدمتها الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمين العام للرصد على وجه الخصوص، في إجراء استفتاء جنوب السودان بطريقة آمنة وسلمية.

وإجراء الاستفتاء في موعده وبطريقة سلمية إنجاز كبير وتاريخي، يمكننا جميعا أن نفخر به. وهو شهادة على قدرة الأمم المتحدة، وكذلك على قدرة حكومة جنوب السودان. والأهم من ذلك أنه مظهر من مظاهر نضج جميع مواطنينا والتزامهم بممارسة حقهم في تقرير المصير. وحكومة جنوب السودان تشعر بالارتياح لأن الاستفتاء جرى بشكل سلمي وأن نتيجة الاستفتاء تعبر عن الإرادة الديمقراطية الحقيقية لشعب جنوب السودان. ويمكننا القول الآن بكل

ثقة إن الشعب تكلم وصوت بوضوح مؤيدا لإقامة دولة مستقلة في جنوب السودان.

وعليه، تدعو حكومة جنوب السودان مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الاعتراف بنتائج الاستفتاء في الوقت المناسب وإلى دعم ظهور جنوب السودان المستقل في ٩ تموز/يوليه والاعتراف بالدولة المستقلة وقبولها بعد ذلك مباشرة. وفي هذا السياق، نرحب بقبول الرئيس عمر حسن البشير وحكومة السودان رسميا للنتائج النهائية للاستفتاء، والالتزام بإقامة دولتين متآزرتين تتعايشان في سلام بعد انتهاء الفترة الانتقالية في اتفاق السلام الشامل. ونود أيضا أن نقر بإسهام شعب شمال السودان في إجراء الاستفتاء بنجاح، وكذلك دعمه لقبول النتائج. ونلاحظ أيضا الخطوات الأولية لأعضاء المجتمع الدولي لتخفيف عبء ديون جمهورية السودان ونرحب بتلك الخطوات.

والتحدي الذي يواجهنا الآن هو إتمام التنفيذ الكامل لباقي أحكام اتفاق السلام الشامل، والتي لا نزال ملتزمين بها تماما. وبناء سلام مستدام ودائم لجميع أبناء شعب السودان لا يزال على رأس أولوياتنا. ولذلك، نحن مستعدون للعمل مجددا بهمة مع شريكنا حزب المؤتمر الوطني بشأن المسائل الحاسمة المتبقية بعد الاستفتاء، بما في ذلك تدفقات عائدات النفط والمواطنة وحماية شعبينا وأمن الحدود. والوضوح بشأن جميع المسائل المعلقة ضروري للحفاظ على الاستقرار والتقدم في جميع أنحاء المنطقة على الرغم من أنه، وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل، لا يمثل حل تلك المسائل شرطا مسبقا لظهور دولة مستقلة في جنوب السودان، الأمر الذي سيصبح حقيقة واقعة في نهاية الفترة الانتقالية.

ولئن كنا سنسير في مسارات منفصلة، فإن الطرفين يتحملان مسؤولية مشتركة أمام جميع شعوب السودان عن ضمان مستقبل يسوده السلام والرخاء. ونعتقد أن هذا سيتحقق بإرساء الاحترام المتبادل والتعاون بين شمال وجنوب السودان. وليس من مصلحتنا العودة إلى عداءات الماضي وانقساماته. ونحن نرغب بكل صدق في تحقيق التعايش السلمي بين الشمال والجنوب، لتمكين جميع شعوبنا من العيش في أمن ورخاء. ونرحب بدعم مجلس الأمن المستمر لهذه العملية.

وحكومة جنوب السودان تود أن تعرب، بالنيابة عن سكان أبيي، عن خيبة أملها العميقة إزاء عدم إجراء الاستفتاء المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل بشأن أبيي. فأحكام بروتوكول أبيي، وكذلك شروط قرار محكمة التحكيم الدائمة، تحدد بكل وضوح الالتزامات القانونية لطرفي اتفاق السلام الشامل بخصوص أبيي. وعلى الرغم من معالجة الحوادث الأمنية المؤسفة التي وقعت مؤخرا، فمن الواضح أنه يجب إيجاد حل نهائي ودائم بشأن أبيي وإيجاده سريعا.

وخلال الاجتماع الأخير للرئاسة، تعهد شمال وجنوب السودان بالتوصل إلى اتفاق بشأن أبيي في وقت مبكر. ونحن لا نزال مستعدين لبدء العمل فورا مع حزب المؤتمر الوطني للخروج من المأزق. وما زلنا نرى أن ثمة نتيجتين محتملتين: إما إجراء استفتاء يتماشى مع أحكام اتفاق السلام الشامل أو ضم أبيي بموجب مرسوم رئاسي إلى الجنوب.

وفي شأن منفصل، فإن الجنوب ملتزم تماما باحترام وحماية حقوق الرعي للبدو من قبيلة المسيرية وغيرهم من مربي الماشية في جنوب السودان. وسيجري حماية تلك الحقوق بغض النظر عن مركز أبيي. وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها بشأن هذه المسألة، فإننا متفائلون بأن مسألة أبيي ستُحل بشكل نهائي مع استمرار الدعم من قبل الرئيس ثابو مبيكي والمبعوث الخاص للولايات المتحدة

الفريق أول سكوت غريشن والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ.

وحكومة جنوب السودان ترحب ببدء عملية المشورة الشعبية في النيل الأزرق وتدعو إلى أن تبدأ هذه العملية في جنوب كردفان كذلك. ونحن ملتزمون بمساعدة شركائنا في حزب المؤتمر الوطني لإيجاد تسوية سياسية عادلة ومنصفة في دارفور. ونعتقد أن جميع الأطراف ينبغي أن تجلس إلى طاولة المفاوضات. ونحن لا نؤيد حلا عسكريا. فليس من مصلحة جنوب السودان التشجيع على الحرب في أي منطقة من السودان، حيث أننا نتمتع الآن بثمار سلام، نود أن يتمتع بها أيضا إخوتنا وأخواتنا في دارفور وفي جميع الأنحاء الأخرى من البلد.

والآن وبعد أن مرت الأعباء الهائلة المرتبطة بالتحضير للاستفتاء، فإن حكومة جنوب السودان تستعد بنشاط لتولي مسؤوليات الدولة بمواصلة عملنا بشأن الحكم الرشيد وبناء المؤسسات وإقامة ديمقراطية قائمة على تعدد الأحزاب. وإجراء الاستفتاء في أجواء سلمية يدل على قدراتنا وعلى نضج مواطنينا.

لقد أنشأنا بالفعل لجنة فنية لاستعراض الدستور المؤقت لجنوب السودان. وسيعقب ذلك إنشاء مؤتمر دستوري. وبعد الاستقلال، ستنشئ حكومة جنوب السودان حكومة وحدة وطنية موسعة في الجنوب، وتصدر دستوراً جديداً، وتحدد موعداً لانتخابات عامة.

وبعد الاستقلال أيضاً، ستتقدم حكومة جنوب السودان بطلبات للحصول على عضوية المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة. وسيجري جنوب السودان استعراضا للمعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية لغرض الانضمام إليها لدى قيام الدولة. وسيولي اهتماماً خاصاً للصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبطبيعة الحال، وبصرف النظر عن حالة الانضمام إلى المعاهدات، سوف تحترم الدولة الجديدة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحقوق والواجبات الثابتة في جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

وحكومة جنوب السودان ستواصل بقوة مكافحة الفساد وستتخذ التدابير الضرورية لاستئصاله. كما أننا ملتزمون بتجسيد المعايير الدولية لحقوق الإنسان في هياكلنا الوطنية ومؤسساتنا الحكومية. ولن يكون جنوب السودان أحدث دولة في العالم فحسب، بل وأحدث ديمقراطياته أيضاً، ونحن ملتزمون بحكومة تعبر عن إرادة الشعب.

إننا نرحب أيما ترحيب بدعم المجتمع الدولي لهذه الجهود. وحكومة جنوب السودان تقدر على نحو خاص الدور البالغ الأهمية الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في السودان في دعم الاستفتاء وتوفير الأمن في مناطق الحدود. وتود حكومة جنوب السودان أن يستمر تواجد الأمم المتحدة في جنوب السودان بعد تموز/يوليه ٢٠١١. وتتطلع حكومة جنوب السودان إلى الاشتراك في جميع المناقشات ذات الصلة، الرسمية وغير الرسمية، بشأن ولاية استمرار تواجد الأمم المتحدة.

وبعد تموز/يوليه، نعتقد أنه ينبغي لتواجد الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يركز تركيزاً قوياً على صون السلام والأمن في مناطق الحدود. وينبغي لتواجد الأمم المتحدة أيضاً أن يوفر المساعدة الإنسانية للجنوبيين العائدين من الشمال. ولئن كنا نؤمن بأن جنوب السودان ذاته ينبغي أن يتحمل المسؤولية الأولى عن حماية المدنيين، فإننا نتوخى قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدور داعم في هذا الصدد، خصوصاً بالنسبة لخطر انعدام الأمن في مناطق الحدود وحماية العائدين.

وتركيز حكومة جنوب السودان سينصب في المقام الأول على تحقيق السلام والأمن من خلال التنمية الاقتصادية

لجنوب السودان، وستعمل على بناء الهيكل الإنساني والمادي الأساسي الضروري لتحقيق ذلك. ونرحب باستمرار الدعم الدولي لتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية لجنوب السودان.

ونحن نؤيد الدعوات لعقد مؤتمر للمانحين تعزيزاً لجهد مترابط ومنسق بين المانحين المحتملين. وسترحب حكومة جنوب السودان بأي جهود إضافية من جانب المانحين لتنسيق تلك المساعدة قدر الإمكان. وتدرس حكومة جنوب السودان أيضاً إمكانية إدراجنا ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام. وسنبحث ذلك في سياق نهج منسق وشامل بشأن مسائل الأمن والسلام والتنمية في جنوب السودان. وفي شأن منفصل، سترحب حكومة جنوب السودان أيضاً بالقيام بعمل دولي مبكر إزاء مسألة ديون السودان الدولية.

ستكون هناك تحديات في انتظارنا، بالطبع، ويحتاج شعبنا إلى أن نُذكِّره بأن رفع علم الجنوب السوداني في ٩ تموز/يوليه لا يعني أن العمل الصعب قد انتهى. إلا أن مستقبله في يده، وسيحقق انتصاراته، والنجاح الذي أحرزه حتى الآن سيظل يدفعنا قدماً. ونحن على يقين من أن دولة جنوب السودان المستقلة الجديدة، بدعم المجتمع الدولي المستمر، التي سيبزغ فجرها في ٩ تموز/يوليه ستزداد قوة وقدرة مع كل عام من عمرها.

هذه لحظة حاسمة للسودان. ونحن ندرك أن الاستفتاء ليس نهاية المسيرة، بل إنه مقدمة لبداية جديدة، وأن هناك عملاً كثيراً ينتظرنا. وإذ يشرع شمال السودان وجنوبه في مسيرة جديدة، يحدوني الأمل في أن تتاح لنا الفرصة لنقل دروس هامة إلى بقية قارتنا عن إرساء سلام حقيقي ودائم بعد فترة من الحرب، وعن بناء دول ناجحة توفر السلام والاستقرار والازدهار للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلي أعضاء المجلس.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص منكريوس، والرئيس مكابا، والسفير عثمان نائباً عن وزير الخارجية كرتي، والوزير دينق ألور كول، وممثل الرئيس مبيكي على ملاحظاتهم المشجعة للغاية التي أدلي بها هنا اليوم. ونقدر تفانيهم المستمر من أجل قضية السلام في السودان تقديراً عميقاً.

بعد عقود من الصراع، فإن صور ملايين الناخبين السودانيين الجنوبيين وهم يقررون مستقبلهم كانت بمثابة إلهام للعالم أجمع وخطوة أخرى إلى الأمام في مسيرة أفريقيا الطويلة صوب العدالة والديمقراطية. والآن، فإن جميع الأطراف تتحمل المسؤولية عن ضمان أن تصبح لحظة الوعد التاريخية هذه لحظة سلام دائم. وباسم شعب الولايات المتحدة، أود مرة أخرى أن أهنئ شعب جنوب السودان على الاستفتاء الناجح والتاريخي الذي اختارت الأغلبية الساحقة من الناخبين من خلاله الاستقلال.

ونرحب بإعلان النتائج النهائية للاستفتاء، وبقبول حكومة السودان لتلك النتائج. ونشكر فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءين في السودان، بقيادة الرئيس مكابا، على دوره الهام في العملية. ونحن ممتنون لأن العملية بكاملها كانت سلمية، ونشيد بكل من الطرفين. إن احترام نتيجة الاستفتاء هو أفضل آمالنا لمنع تجدد الصراع، ونقدر البيانات الإيجابية الصادرة حتى الآن عن قادة السودان والأطراف الفاعلة الدولية.

وقد استرعى انتباهنا بصفة خاصة اعتزام الاتحاد الأفريقي الاعتراف بنتيجة الاستفتاء ودعوته جميع الدول إلى أن تحذو حذوه. إن الاعتراف الرسمي بالدولة الجديدة سيكون أمراً بالغ الأهمية، وكما أعلن الرئيس أوباما، تنوي

الولايات المتحدة الاعتراف رسمياً بجنوب السودان كدولة مستقلة ذات سيادة في تموز/يوليه ٢٠١١.

وبحلول الصيف، سيرحب المجتمع الدولي بدولة جديدة – جمهورية جنوب السودان. ستواجه تلك الدولة مهمة توفير الأمن والاستقرار لشعبها بعد عقود من الحرب. ولقد تضافرت جهود المجتمع الدولي لدعم الاستفتاء، وكانت هذه الوحدة العريضة المتعددة الأطراف أساسية لنجاح العملية. وحان الوقت الآن لدعم شعب جنوب السودان إذ ينتقل إلى مرحلة جديدة من تاريخه. والناس في جميع أنحاء السودان في حاجة إلى أن يعرفوا أنهم يحظون بدعمنا الكامل في هذه الفترة الحاسمة.

ومع إنجاز عملية الاستفتاء، من الأهمية الزائدة بمكان، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تُحلّ المسائل المعلّقة، من قبيل وضع أبيي، في أسرع وقت ممكن. ويسعدنا أن نذكر الاجتماع الذي عقدته الرئاسة في ٢١ كانون الثاني/يناير واتفق فيه زعماء السودان على مواصلة البحث عن السبل الآيلة إلى حل مأزق أبيي بسرعة. ونحث على استمرار هذه المفاوضات على أعلى مستوى. ونقدّر الجهود التي بذلتها الأطراف خلال الأسابيع الأخيرة للحفاظ على الهدوء على الأرض في أبيي، ويتحتّم إيجاد تسوية للخروج من هذا المأزق وإحلال السلام في تلك المنطقة التي تشهد توتراً شديداً.

ونشعر بامتنان عميق للممثل الخاص منكريوس على قيادته، ونتطلع إليه وإلى الأمم المتحدة لمواصلة الاضطلاع بدور نشط جداً. وما دام وضع أبيي باقيا من دون حل، فيمكنه بالتأكيد أن يسبّب المزيد من عدم الاستقرار في السودان، لذلك فإن عمله وعمل الآخرين في ذلك الصدد هام جداً. ونحن نعتبر أيضاً أن المشورتين الشعبيتين السلميتين والحاسمتين في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، اللتين أظهرتا إرادة الشعب، هما مكونان ضروريان لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. ونحث الأطراف على كفالة إنجاز هذه العمليات قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

وفيما يتجاوز حل المسائل المعلّقة بشأن اتفاق السلام الشامل، يحدونا الأمل أن تعمل الأطراف بسرعة أيضاً على إنجاز ترتيبات ما بعد الاستفتاء. ونحث الأطراف على أن تحل بسرعة المسائل المتبقية المتمثلة في المواطنة، والأمن، والمياه، والديون والأصول، والعملة، وإدارة النفط وتقاسم الثروة. وإن حل هذه المسائل سييسّر المساعدة الدولية المقدمة إلى السودان، الشمال والجنوب على السواء، ويساعد على كفالة الانتقال السلمي عقب اتفاق السلام الشامل. وإن تركها، بدلاً من ذلك، دون حل ليس سوى دعوة إلى المتاعب.

ونعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل تأدية دور هام في مساعدة الأطراف على تحمّل مسؤولياتها بموجب اتفاق السلام الشامل، ونحث الأطراف على النظر في السبل التي يمكن من خلالها لوجود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام أن يساعدها في جهود إحلال السلام، ويدعم الاتفاقات التي تعقب اتفاق السلام الشامل، ولا سيما الأمنية منها. وينشط الاتحاد الأفريقي أيضاً في العمل بشأن هذه المسائل، ونؤيد تأييداً كاملاً العمل الذي يقوم به الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ ورئيسه، الرئيس ثابو مبيكي، بما في ذلك انخراطه في دارفور.

وما فتئت الولايات المتحدة تلتزم التزاماً قوياً بكفالة الحل الدائم للصراع في دارفور، ونشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية المتدهورة في المنطقة. وسيعمل المستشار الأمريكي الأقدم المعني بدارفور، السفير دين سميث، مع جميع الأطراف لكفالة تحقيق العدالة والمساءلة، ولبلوغ حل سياسي شامل. وسوف نثابر على بذل الجهود لتحسين الحالتين الأمنية والإنسانية لشعب دارفور.

ونواصل إدانتنا بأقوى العبارات الممكنة لحكومة السودان حيال استعمال القصف الجوي، ونطلب أيضاً إلى أعضاء المجلس أن يشاركونا في ذلك. وإن وقف القصف الجوي وكفالة حرية التنقّل بالكامل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وموظفي المساعدة الإنسانية هما خطوتان ضروريتان من شأنهما أن يظهرا بوضوح التزام حكومة السودان بإنهاء أعمال العنف في دارفور.

إنّ القتال الذي تجدد في كانون الأول/ديسمبر، لا سيما بين حكومة السودان وفصيل مني ميناوي التابع لحركة تحرير السودان، شرّد عشرات آلاف المدنيين. والمؤسف أن حكومة السودان تواصل رفض توفير حرية التنقل بالكامل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولقد أجرى هذا المجلس مناقشات عديدة بشأن هذه المسألة، بما فيها الأسبوع الماضي مع الممثل الخاص المشترك غمباري. إننا نتحمّل المسؤولية أمام المدنيين في دارفور الذين يعيشون في حالة من الخطر المتواصل الناجم عن أعمال العنف، إزاء الضغط على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كي تنفّذ تنفيذاً كاملاً ولايتها بموجب الفصل السابع. ونطالب حكومة السودان وحركات المتمردين بالتوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار فوراً، وبالعمل الجاد على إيجاد حل سياسي للصراع الذي ما فتئ قائماً لفترة طويلة جداً. وأوضحت الولايات المتحدة مراراً أنه إذا أريدَ لعلاقتها مع حكومة السودان أن تبلغ أقصى مداها، مثلما نأمل بحماسة، فإنه يجب على حكومة السودان أن تعمل على إحلال السلام في دارفور، وتتعاون تعاوناً كاملاً مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتيسّر وصول المساعدات الإنسانية إلى دارفور من دون قيود، وتنفّذ اتفاق السلام الشامل، وتساهم في الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة والعدالة والمصالحة، مع مراعاة القانون الدولي والامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن.

إن هذه الفترة، في حقيقة الأمر، لفترة مفعمة بالأمل بعد وقت طويل من الصعاب. فلقد عانى السودان الكثير جداً لفترة طال أمدها. وبما أن الاستفتاء قد حصل الآن، سوف نواصل العمل الوثيق مع الشعب السوداني في الشمال والجنوب بغية كفالة ألاّ يكون الاستفتاء نهاية عملية، وإنما بداية مستقبل أفضل لكلتا الأمّتين.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلامي بالترحيب بالسفير عثمان والوزير دينق ألور كول في مجلس الأمن اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام منكريوس، والرئيس مكابا، ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في السودان، على إحاطاتهم الإعلامية وعلى الدعم الذي وفّرته بعثة الأمم المتحدة في السودان لعملية الاستفتاء في جنوب السودان، وعلى العمل الذي قام به فريق الأمين العام المعني باستفتاءي السودان لرصد تلك العملية.

إنّ تقييم الفريق بأن العملية عموماً كانت حرة ونزيهة وذات مصداقية يؤكد على أن النتائج التي أعلنتها مفوضية استفتاء جنوب السودان في ٧ شباط/فبراير تظهر إرادة شعب جنوب السودان، المعرَب عنها بحريّة. وإنني أرحب بذلك. وأرحب قبل كل شيء ترحيباً حاراً بالبيانين اللذين استمعنا إليهما اليوم من السفير عثمان والوزير دينق ألور كول، واللذين يظهران ردة الفعل الإيجابية على نتائج الاستفتاء من الرئيس البشير ونائب الرئيس الأول سلفا كير على السواء. ولقد قال رئيس وزراء المملكة المتحدة ديفيد كاميرون في ٧ شباط/فبراير، إن هذا الوقت هو عهد للزعماء في كل من شمال وجنوب السودان الذين كفلوا أن تكون العملية ذات مصداقية وسلمية. وإنني أردد اليوم قوله.

إنه لوقت تاريخي بالفعل، والفضل الكبير في ذلك يعود إلى جميع الذين ساعدوا على التوصل إليه.

إن القيادة السياسية الجريئة، المدعومة بالعمل الجاد والتفاني من مفوضية استفتاء جنوب السودان والممثل الخاص منكريوس، مكّنوا شعب جنوب السودان من التعبير عن آرائه وتقرير مستقبله. ولقد وفّر له اتفاق السلام الشامل الثقة بأن خياره سوف يحظى بالاحترام. ويجدر التوقف لبرهة والتفكير في هذا الإنجاز الكبير.

بيد أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير قبل انتهاء اتفاق السلام الشامل. فأعمال العنف التي جرت في ولاية أعالي النيل خلال الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير أبرزت أهمية التوصل على نحو عاجل إلى اتفاق على جميع المسائل المعلقة في اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك أبيي، والحدود، والمواطنة، وتقاسم الثروة. ونرحب بالالتزامات التي قُطعت في الاجتماع الرئاسي بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير لحل هذه المسائل، ونحث الأطراف على تقديم التنازلات الضرورية لكفالة إحلال السلام والاستقرار لأمد بعيد. ونرحب كذلك بالعمل القيّم الذي قام به الرئيس مبيكي والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ دعماً لهذه المفاوضات.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يتضح أن السلام والازدهار لجميع أبناء الشعب السوداني سيعتمدان على استمرار التعاون بين الشمال والجنوب. ويجب على مجتمع الأمم، الذي سينضم إليه أبناء شعب جنوب السودان قريباً، أن يعمل مع الشمال والجنوب كليهما بغية دعم تنميتهما والمساعدة على تعزيز العلاقات الودية بينهما. ومثلما قال وزير خارجية بلدي لهذا المجلس في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن ”المملكة المتحدة مستعدة للاضطلاع بدورها، انطلاقاً من التزامنا التاريخي والدائم إزاء كل شعب السودان“ (S/PV.6425، الصفحة ٢٠).

وتعمل المملكة المتحدة مع الآخرين على معالجة ديون السودان الدولية. ونحن ندعم الأطراف في اتفاقية السلام الشامل بشأن ترسيم الحدود، ونقدّم ٦٠ مليون دولار إلى الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية التابع للأمم المتحدة لصالح شعب السودان في كل من الشمال والجنوب.

كما أن ذلك الالتزام، بطبيعة الحال، يشمل دارفور. وعليه، لا يسعني أن أختتم بياني بدون التطرق إلى الحالة هناك، التي تظل موضع قلق بالغ. إن تشرد آلاف السكان المدنيين يسلط الضوء على أثر العنف المستمر على الفئات الأضعف من السكان. إننا ندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية وإتاحة الوصول الكامل وبدون معوقات إلى دارفور للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والعاملين في الحقل الإنساني.

إننا نؤمن بإمكانية تحقيق السلام في دارفور من خلال تضافر الإرادة السياسية. ونحن نواصل دعمنا لكبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور، جبريل باسولي، في جهوده من أجل التفاوض على تسوية سلمية في دارفور. وندعو جماعات التمرد التي ما زالت خارج إطار المفاوضات إلى الانضمام إلى عملية السلام بدون تأخير أو شروط مسبقة. وعلى من يرفضون الانضمام أن يتوقعوا فرض الجزاءات من جانب مجلس الأمن. ولا يمكن للسلام الدائم أن يستتب إلا إذا استند إلى موافقة شعب دارفور وإقامة العدالة لذلك الشعب. ولذلك، فإننا نسلم بالإسهام الذي يمكن أن تقدمه المشاورات داخل دارفور عندما تتم تهيئة بيئة مؤاتية حقيقية في المنطقة.

وإذ نتأمل الإنجاز التاريخي الذي حققه طرفا اتفاق السلام الشامل من خلال إجراء استفتاء سلمي وموثوق به

في جنوب السودان، فإننا نستطيع أن نؤكد لجميع أبناء الشعب السوداني التزام المملكة المتحدة بدعمهم في بناء مستقبل يعمه السلام والازدهار.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن شكرنا للسيد منكريوس والسيد مكابا على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى ما اضطلعا به من أعمال. كما أننا نرحب بالبيانين اللذين أدلى بهما الطرفان السودانيان.

لقد كانت ممارسة التعبير عن إرادة الشعب ناجحة بفضل التزام القيادة في الشمال والجنوب بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وتحترم روسيا نتائج التصويت الذي عبر عن خيار شعب جنوب السودان. والمسألة المطروحة الآن هي حل القضايا الرئيسية المتنازع عليها بين الطرفين السودانيين خلال الفترة الانتقالية، مثل مركز أبيي، وترسيم الحدود، وتوزيع إيرادات النفط ومسائل الجنسية والدين الخارجي.

ومن المهم بصفة أساسية أن يواصل الطرفان التعبير عن التصميم على حل تلك المشاكل، وبصفة عامة، أن يقيما علاقاتهما بروح التعاون البناء. فهذا هو الخيار الصالح الوحيد لتلبية مصالح الشعب السوداني والتصدي لتحدي إقامة السلام على الأمد الطويل على أراضي هذا البلد وفي المنطقة بأسرها. إننا نأمل أن يرتقي القادة في الخرطوم وجوبا إلى مستوى مسؤولياتهم في هذه المرحلة التي تجري كتابتها بشكل أساسي في تاريخ السودان.

وبطبيعة الحال، هناك حاجة إلى مساعدات دولية كبيرة لبناء الدولة في جنوب السودان، التي ستنال سيادتها في ٩ تموز/يوليه. وستظل أنشطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تشكل عاملا هاما في دعم الاستقرار خلال الفترة الانتقالية المقبلة. وينبغي لأي تغيير في ولاية وجود الأمم المتحدة أن يتم بموافقة الجانبين السودانيين.

وستكون المهمة الرئيسية في المرحلة المقبلة هي تسوية الصراع في دارفور. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال التوصل إلى اتفاقات سياسية شاملة فيما بين جميع الأطراف في دارفور. إننا ندعم تركيز آلية الوساطة الحالية في الدوحة على إبرام اتفاق إطاري للتسوية في دارفور في القريب العاجل. ونأمل أن عملية الدوحة، التي ما زالت تشكل المحفل الرئيسي للتوصل إلى اتفاقات سلام مع المتمردين في دارفور، وكذلك المبادرات الأخرى بشأن عملية السلام في دارفور، سيتم المضي بها على أساس التكامل المتبادل.

إننا نرحب باستعداد حكومة السودان لمواصلة المشاركة في عملية التسوية السياسية في دارفور. والمهمة ذات الأولوية اليوم هي كفالة انضمام كل جماعات التمرد الرئيسية في دارفور إلى عملية السلام بدون شروط مسبقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضغط على قادة تلك الجماعات الذين يصرون على رفض المشاركة في المفاوضات.

وستستمر روسيا بتقديم الدعم الفعال لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في السودان من خلال التنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء المعنيين الآخرين.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نجتمع اليوم في مناسبة تاريخية للاحتفاء بالنتائج الباهرة والناجحة للاستفتاء في جنوب السودان. ويسعدنا أن انضم إلينا سعادة السيد دينغ ألور كوول، وزير التعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان، وكذلك السفير عثمان، الممثل الدائم للسودان، الذي يحضر بالنيابة عن وزير الخارجية، السيد علي أحمد كرتي. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هيلي منكريوس، والرئيس السابق بنجامين مكابا وسعادة السفير كين بالنيابة عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالسودان، على إحاطاتهم الإعلامية المشجعة التي قدموها إلى المجلس اليوم.

وتود جنوب أفريقيا، بادئ ذي بدء، أن تشارك في تهنئة شعب وحكومة السودان على اختتام الاستفتاء في جنوب السودان وإعلان نتائجه. وفي ذلك الصدد، نود أن نكرر التأكيد على المشاعر التي عبر عنها الرئيس جاكوب زوما، أشاد فيها ''بجهود كل من الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس، سلفا كير، على إجراء استفتاء بطريقة سلمية وموثوق بها لشعب جنوب السودان''.

وخلال مؤتمر القمة، المعقود مؤخرا في أديس أبابا، اعتمد قادة الاتحاد الأفريقي إعلانا رسميا بشأن السودان، الذي ذكّر بأن قادة السودان، نتيجة للتحدي الاستثنائي الموروث من الماضي الاستعماري، ومن الطابع الفريد للمسألة القومية للبلد، عقدوا العزم، في عام ٢٠٠٥، على منح حق تقرير المصير للشعب في جنوب السودان. وعليه، فإن النتيجة التي أعلنتها لجنة الاستفتاء في جنوب السودان، في ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، تقدم شاهدا على الرغبة الجماعية لشعب جنوب السودان بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل، وعبر بذلك عن التزامه بطي صفحة الحرب واحتضان طريق المستقبل إلى السلام والكرامة، والديمقراطية والتنمية.

وبالنيابة عن شعب وحكومة جنوب أفريقيا، رحب الرئيس جاكوب زوما

> ''بالقبول الفوري لنتائج الاستفتاء من جانب حكومة السودان، وبإعرابها عن استعدادها لدعم واستكمال جميع الإجراءات اللازمة لكفالة إقامة دولة مستقلة وتملك مقومات البقاء في جنوب السودان''.

وأضاف الرئيس قائلا أن قبول الرئيس البشير لنتائج الاستفتاء أظهر الإرادة السياسية القوية تجاه السلام القائم فيما بين قادة السودان، وأرسى أساسا للتعايش في ظل الوئام فيما بين شعبي شمال السودان وجنوبه.

كما أشاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بـ

> ''شجاعة ورؤية وثبات حكومة السودان، بقيادة الرئيس عمر البشير والنائب الأول للرئيس ورئيس حكومة جنوب السودان سيلفا كير ميارديت، التي جعلت تحقيق هذا الإنجاز العظيم ممكنا''.

وتعهد مؤتمر القمة كذلك بدعم أفريقيا لهما في أداء مسؤولياتهما التاريخية.

كما أننا نجد لزاما علينا أن نهنئ مفوضية استفتاء جنوب السودان ومكتب استفتاء جنوب السودان، حيث قاما خلال أربعة أشهر، وبما توفر لهما من موارد محدودة، بتحقيق ذلك النجاح الباهر من خلال تيسيرهما الفعال لعملية الاستفتاء في موعدها. ونود أيضا أن نثني على آلاف المتطوعين الذي عملوا في ظل ظروف صعبة، وأحيانا بدون الحصول على الطعام والماء، لكفالة النجاح التاريخي للاستفتاء.

وقد أظهر الاستفتاء الناجح في السودان بأن الملكية الوطنية، المصحوبة بدعم المجتمع الدولي، تمثل أمرا أساسيا في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وعليه، فإن وفدي يحيي عمل بعثة الأمم المتحدة في السودان، بقيادة السيد منكريوس؛ والاتحاد الأفريقي وفريقه الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، برئاسة الرئيس السابق مبيكي؛ ورئيس فريق الأمين العام المعني بالاستفتاء في السودان، الرئيس السابق بنجامين مكابا؛ والعدد الكبير من الشركاء الثنائيين والإقليميين الذي أسهموا في نجاح الاستفتاء.

ويمثل نجاح هذا الاستفتاء إسهاما هاما وأساسيا نحو التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل. وسيكون الطريق إلى

الأمام صعبا. ولكن ما يشجع جنوب أفريقيا هو التزام طرفي اتفاق السلام الشامل بالتصدي السريع للمسائل المتبقية، مثل مركز أبيي، بالإضافة إلى مسائل مرحلة ما بعد الاستفتاء – بما في ذلك ترسيم الحدود، والموارد الطبيعية، والمسائل الاقتصادية، ومسائل الجنسية، والأمن وغير ذلك من المسائل – كما وعد الطرفان بذلك.

وفي ذلك الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، بقيادة الرئيس السابق ثابو مبيكي، في عمله لتيسير المفاوضات بين الطرفين بشأن المسائل المتعلقة بمرحلة ما بعد الاستفتاء.

ولا يزال يساور وفدي القلق إزاء الحالة الأمنية المتردية في دارفور وآثارها الإنسانية المدمرة في المنطقة. ونؤكد مجددا على الدعوة التي وجهها مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي للحركات المسلحة لوقف جميع الأعمال العدائية فورا. ونرحب بالبيان المشترك الذي وقعته، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، كل من حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة، والذي أظهر فيه الطرفان التزاما مشتركا بالسلام والعدالة. ومن الحيوي أن تترجم تلك الالتزامات إلى توقيع اتفاق سلام ووضع حد للعنف والأعمال العدائية في دارفور.

وتدعو جنوب أفريقيا الأطراف غير المشاركة في العملية، لا سيما فصيل عبد الواحد النور من حركة تحرير السودان، إلى الانضمام إلى مفاوضات السلام في الدوحة لأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في دارفور. ونتطلع إلى الاختتام المبكر لعملية الدوحة، وذلك لإرساء أساس قوي للمفاوضات الشاملة لجميع الأطراف والهامة بالقدر نفسه استنادا إلى عملية السلام في دارفور على النحو الذي أذن به الاتحاد الأفريقي.

وإذ نتطلع إلى أن يقوم الطرفان في السودان بتنفيذ التزاماتهما تنفيذا تاما بموجب اتفاق السلام الشامل، فإننا نتذكر مرة أخرى الإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن السودان، الذي أعلن فيه الاتحاد الأفريقي من جديد تضامن أفريقيا مع الشعب السوداني بأسره، ورحب بالقدر نفسه بشمال السودان وجنوبه والحالة الناشئة في مرحلة ما بعد الاستفتاء، بوصفها لبنات لمشروع التكامل الأفريقي الجاري. إن الشعب السوداني، بعد أن حقق السلام، يستطيع الآن المشاركة بشكل كامل بوصفه جهة فاعلة فعالة ومستفيدة في المسعى الأفريقي المشترك لتشاطر الازدهار ووحدة القارة.

وندعو المجتمع الدولي إلى كفالة الوفاء بتطلعات شمال وجنوب السودان على السواء بجعل مسيرتهما المستمرة تنطوي على فائدة متبادلة. وستواصل جنوب أفريقيا، من جانبها، المشاريع التي أطلقتها في السودان منذ توقيع اتفاق السلام الشامل وستدعم، عند الضرورة، السلام الجاري وحسن الجوار بين شمال السودان وجنوبه.

السيد سلام (لبنان): يسرني بادئ ذي بدء، أن أعرب عن التقدير للرئيس بنجامين مكابا، ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في الخرطوم السفير محمود كياني المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي السفير تيتي أنطونيو والممثل الخاص للأمين العام السيد هايلي مينكريوس على إحاطاتهم الإعلامية القيمة. كما أوجه عبارات تقدير مماثلة إلى المندوب الدائم للسودان، ومعالي وزير التعاون الإقليمي لحكومة جنوب السودان على ملاحظاتهما التمهيدية القيمة.

من المفيد في مثل هذا اليوم أن نستذكر قليلا مسار التعاون والتلاقي في ”اتفاق السلام الشامل“ لعام ٢٠٠٥، الذي أصر عليه أشقاؤنا في جنوب السودان وشماله، بالرغم من حرب أهلية مريرة على مدى سنين طويلة خلفت نحو مليوني ضحية. وقد تمكنوا من خلال تعاونهم في تطبيقه وبمساعدة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على إجراء الاستفتاء في ظروف سلميّة ونزيهة في جنوب السودان ...

ظروف أتاحت للشعب في جنوب السودان أن يقرر مصيره بشكل حر وديمقراطي.

وها هم اليوم يحترمون تعهداتهم وإرادة الشعب في جنوب السودان بالعيش في دولة مستقلة بناءً للنتيجة الرسمية للاستفتاء التي أعلنت البارحة، دون أن يعني ذلك ''نهاية المطاف ما بين الشمال والجنوب'' طبعا، كما قال يوم أمس رئيس حكومة الجنوب سلفاكير ميارديت مؤكدا بأنه ''لن يكون هناك عداء بين الشمال والجنوب بل علاقات قوية بينهما''. وفي هذا الإطار، نرحب بمبادرة الرئيس السوداني إلى إصدار مرسوم رئاسي يعلن فيه قبوله بنتائج الاستفتاء ويتعهد فيه بالعمل على تنفيذ باقي القضايا العالقة في اتفاق السلام الشمال.

هذه الخطوات والمواقف تعزز التفاؤل بما سيكون عليه الوضع مستقبلا نظرا لأهمية الروابط العميقة التي تجمع بين الشمال والجنوب، والتعايش والتعاون بينهما، بما في ذلك التعاون ضمن أطر سياسية جديدة لخدمة مصالحهما المشتركة. ولكن يبقى ضرورة متابعة القضايا العالقة مثل وضع منطقة أبيي، وقضايا ما بعد الاستفتاء كالجنسية، وكيفية تقسيم عائدات النفط والمياه والديون وغيرها.

يحدونا في هذه اللحظات أمل كبير بأن ينعكس التفاهم القائم حول جنوب السودان زخما إيجابيا على الجهود التي تبذلها دولة قطر للتوصل إلى اتفاق سلام في دارفور. ونؤكد أن مثل هذا الاتفاق سيكون له انعكاسات إيجابية على الوضع العام في السودان. ومن البديهي أن نجاح محادثات الدوحة يتطلب مشاركة جميع الأطراف الدارفورية ونحن نتفق مع الرأي الداعي لتحرك المجلس للدفع باتجاه حصول مثل هذه المشاركة بما في ذلك عبر تفعيل لائحة العقوبات.

وفي نفس الوقت، فإننا نشجع الحكومة السودانية على الاستمرار باتخاذ الخطوات التي توفر البيئة الملائمة للمحادثات وبالتعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وحكومة السودان. عامل الوقت لا شك مهم، ولكن ليس من المستحسن وضع تواريخ نهائية لاختتام محادثات الدوحة أو خلق مسارات تفاوضية منافسة لها. وأخيرا، نشيد بما تقوم به بعثتا الأمم المتحدة في السودان، بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. واسمحوا لي أن أنوه مجددا بالدور الذي يقوم به في هذا الإطار كل من السيدين هايلي منكريوس وإبراهيم غمباري.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر السيد مينكريوس والسيد مبيكي والسيد كاني والسيد علي عصمان والسيد دينق ألور كول على بياناتهم.

إننا نشهد اليوم حدثا تاريخيا بالنسبة للشعب السوداني، والقارة الأفريقية وجميع المقتنعين بأنه يمكن بل يجب تسوية الصراعات بالوسائل السلمية والديمقراطية. إن نتيجة الاستفتاء تشهد على إرادة شعب جنوب السودان من أجل الاستقلال. وتأكدت أهميته بالإقبال الهائل للمصوتين. وتود كولومبيا أن تهنئ الشعب السوداني على تعبيرهم الحقيقي عن الديمقراطية وقادة السودان على إظهار التزامهم بنتيجة الاستفتاء والقبول بها. وينبغي أيضا أن نبرز العمل الذي قام به جميع الذين شاركوا في التحضير للعملية وتمويلها وإجرائها.

ورغم أن نتيجة الاستفتاء تشكل معلما في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، فإنه يجب ألاّ يغيب عن بالنا أن التنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل مسألة أساسية لتسوية الحالة بصورة تامة. ويجب معالجة المسائل الموضوعية المعلقة من

أجل كفالة إقامة علاقات سلمية ومفيدة بين الشمال والجنوب.

وإذا لم يتم التوصل إلى حل بصورة نهائية للمسائل العالقة مثل المواطنة وتقاسم الثروة والأمن وإدارة الموارد الطبيعية وترسيم الحدود، فقد تقع انتكاسات خطيرة تؤدي إلى صعوبات لا نهاية لها. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يتم تشجيع الطرفين على الالتزام بالمضي قدما بالمفاوضات بصورة فعالة ودعم الجهود التي يبذلها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمسؤول عن تنفيذ التوصيات بشأن السودان.

ونكرر ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس الآخرين إزاء الحالة في أبيي، التي ناقشناها في مناسبات عديدة. ويتعين على الطرفين أن يعلنا التزاما قويا ويظهرا الإرادة السياسية الشجاعة للتغلب، بمساعدة من فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، على الجمود الحالي في المفاوضات.

إن وفدي على ثقة أن الرغبة التي أعرب عنها الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس، السيد كير، في اجتماعهما الأخير ستمهد الطريق لتحقيق نتائج ملموسة بشأن جميع المسائل المعلقة.

ومع نهاية الفترة الانتقالية ينبغي لمجلس الأمن بصورة خاصة وللأمم المتحدة بصورة عامة أن يلتزما بدعم تنمية وبناء القدرة المؤسسية لهياكل الدولة الجديدة، وبتشجيع التعايش السلمي بين الشمال والجنوب. ووفدي يؤمن بأنه، مع نجاح الاستفتاء والالتزام باحترام نتائجه، سيتسنى التوصل إلى الاتفاق اللازم الذي يستجيب لاحتياجات الناس في دارفور ويعالج جذور الصراع كافة. ونكرر التزامنا بالعملية التفاوضية الجارية في الدوحة، ونرحب بعمل كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد جبريل باسولي، وبعمل حكومة قطر.

وفي هذا الصدد نرحب بمشاركة حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة في المفاوضات، ونحث مرة أخرى الجماعات الثائرة الأخرى كافة على الانضمام إلى المفاوضات على الفور ودون فرض شروط مسبقة، كما نحثها على التعاون التام في العملية. ويرى وفدي أن العملية السياسية في دارفور ينبغي أن تستند إلى النتائج المحرزة في الدوحة وأن تنظم في بيئة تكفل اتسامها بالطابع العملي وشمولها للجميع. ومما يتسم بالأهمية ضمان التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالتوصل إلى حل سلمي في المنطقة.

الحالة والأمن في دارفور يظلان مصدرا شديد القلق. وإن التوصل إلى اتفاق يفضي إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف ينبغي أن يكون هدفا أساسيا آنيا. أخيرا، اسمحوا لي أن أكرر أن المجتمع الدولي ومنظمتنا بصورة خاصة يجب أن يحافظا على التزامهما تجاه هذا الجيل والأجيال المقبلة سعيا إلى السلام والرخاء للشعب السوداني.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بالطريقة السلمية التي فتح بها السودان فصلا جديدا من تاريخه. فهذا حقا إنجاز تاريخي. والبرتغال تتطلع إلى مواصلة العمل مع الشمال ومع الجنوب لبناء مستقبل سلمي مزدهر لكلا البلدين.

أشكر الممثل الخاص منكريوس والرئيس بنجامين مكابا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين، وكذلك على العمل الضخم الذي اضطلع به كل من الممثل الخاص للأمين العام والفريق التابع للأمين العام. واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بعبارات التقدير إلى الوزير دينغ ألور كول والسفيرين كين وعثمان على بياناتهم. إن ما سمعناه منهم جميعا يبعث حقا على الطمأنينة.

ترحب البرتغال بالإعلان الرسمي يوم ٧ شباط/فبراير عن النتائج النهائية للاستفتاء على تقرير المصير لشعب جنوب السودان، وتهنئ السودانيين مرة أخرى على عزيمتهم السلمية والطريقة النظامية التي عبروا بها عن إرادتهم الديمقراطية. ونثني على الطرفين في اتفاق السلام الشامل على وفائهما وفاء تاما بالالتزام السياسي المطلوب لكفالة أن تواصل عملية السلام مسيرتها قدما. ونثني كذلك على عمل مفوضية استفتاء جنوب السودان في الخرطوم وجوبا، وعلى بعثة الأمم المتحدة في السودان.

لقد أعرب شعب جنوب السودان بوضوح عن عزيمته على تأسيس دولة مستقلة. ولكن مثلما أكدنا من قبل، فإن العمل اللازم لإكمال تنفيذ اتفاق السلام الشامل لم ينته بعد، رغم الانجاز العملياتي والسياسي الرائع الذي يمثله الاستفتاء. فذلك العمل يتطلب مزيدا من المفاوضات المعقدة التي تدار بروح من المصالحة المستمرة والتعاون بين الطرفين كليهما. وإننا نشعر بالطمأنينة من الرغبة التي أبداها مجددا الرئيس البشير ونائب الرئيس الأول كير في مواصلة تنفيذ اتفاق السلام الشامل والسعي إلى الاتفاق على ترتيبات ما بعد الاستفتاء الأساسية الضرورية الأخرى لكفالة مستقبل سلمي وعلاقة تعود بالفائدة على الجميع بين دولتين متمتعتين بمقومات البقاء.

وفي هذا الصدد نرحب ببدء عملية المشورة الشعبية في ولاية النيل الأزرق ونحث الأطراف على أن تكفل مرة أخرى أن تكون إجراءات المشورة الشعبية شاملة للجميع وحسنة التوقيت وموثوقا بها، هناك وفي ولاية كردفان الجنوبية. ومن المسائل ذات الأهمية القصوى التوصل إلى اتفاق شامل على مركز أبيي – اتفاق يشمل كل المسائل المطروحة. وإن الفشل في التوصل إلى ذلك الاتفاق لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة التوترات في المنطقة. لذلك نعيد تأكيد مساندتنا لجهود الوساطة الجارية من قبل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ولرئيسه، الرئيس ثابو مبيكي. وبينما يواصل قادة الشمال والجنوب العمل معا، فإن من الجوهري أيضا أن يكفل الطرفان حماية حقوق المدنيين السودانيين، سواء الشماليين أو الجنوبيين.

السلام والأمل ينبغي أن يكونا من حظ السودانيين جميعا، بما في ذلك من يعيشون في دارفور. وإن استمرار العنف ضد المدنيين وانتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم أمران مرفوضان ويجب وضع حد نهائي لهما. والبرتغال تود أن تعرب عن تقديرها للجهود المضطلع بها حتى الآن ضمن عملية السلام تحت القيادة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل دارفور، كما تعترف بالقيمة المضافة التي يمكن أن تشكلها عملية سياسية جارية في دارفور بمثابة استكمال لعملية الدوحة بعد تهيئة البيئة التمكينية في جميع أنحاء دارفور.

ولكن مثلما ذكر كثيرون من بيننا، لا يمكن التوصل إلى حل سلمي للأزمة في دارفور إن لم يتوفر التزام حقيقي من جميع الأطراف بإرساء أسس اتفاق سلام اشتمالي شامل. لذلك فإننا تشجعنا بالرغبة في التفاوض ضمن إطار الدوحة التي أعلنتها مؤخرا حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة. ومع ذلك، نحث الجماعات الأخرى كافة على الانضمام والمشاركة بهمة في عملية السلام دونما مزيد من التأخير وبدون شروط مسبقة، وعلى وقف الأعمال القتالية على الفور. كما ندعو الأطراف إلى كفالة الوصول التام وبدون عراقيل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في جميع المناطق التي تغطيها البعثة، والسماح لعمال المنظمات الإنسانية بتقديم المساعدة لجميع السكان المحتاجين.

في الختام اسمحوا لي أن أشدد ثانية على أن مواصلة الالتزام والمشاركة والتعاون الوثيق من جميع الأطراف

ستكون ضرورية لتحقيق مستقبل سلمي زاهر للشمال والجنوب على السواء. وبالمثل، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل إبداء وحدته والتصرف بطريقة متسقة تحت قيادة الأمم المتحدة، فيقدم للدولتين الدعم والتشجيع اللذين ستحتاجان إليهما في الأوقات العصيبة التي تنتظرهما. وإن البرتغال ستواصل الدعم على هذا المنوال بهدف مساندة كل الجهود التي يمكن أن تساهم في جعل هذا الفصل الجديد من حياة الشعب السوداني، في الجنوب وفي الشمال، قصة نجاح حقيقي.

السيد منجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص هيلي منكريوس والرئيس بنجامين مكابا على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين والمفيدتين عن الحالة الراهنة في السودان. كما أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر ممثلي الاتحاد الأفريقي وسفير السودان والوزير من حكومة جنوب السودان، على مشاطرتهم إيانا آراءهم عن الحالة.

مثلما ذكر زملاء آخرون، لقد شهدنا أحداثا تتسم بأهمية بعيدة المدى، لا لشعب السودان وحده، وإنما للمنطقة، بل في الحقيقة للقارة الأفريقية برمتها. فقد شارك عدد كبير جدا من الناخبين المؤهلين – ٩٧,٥٨ في المائة – في الاقتراع، وأعطى عدد هائل من أولئك الناخبين – ٩٨,٨٣ في المائة – أصواتهم للانفصال. وآيات شكرنا عن تنظيم الاستفتاء بهذه العدالة والشفافية تستحقها مفوضية استفتاء جنوب السودان والمنظمات الدولية المعنية، لا سيما الأمم المتحدة – وكذلك بالطبع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها الذين أقاموا شراكات مع مفوضية الاستفتاء.

والأهم من كل ذلك أن روح الزعامة التي أبداها الرئيس البشير ونائب الرئيس الأول سلفا كير تستحق الثناء، لأن العملية بدون إبدائهما الإرادة السياسية والتعاون ما كانت تسير بالطريقة السلسة والسلمية التي سارت بها. ويسرنا أن الرئيس البشير قد رحب بالنتائج يوم ٧ شباط/فبراير كتعبير عن إرادة شعب جنوب السودان. ونرحب كذلك ببيان نائب الرئيس الأول سلفا كير بأن الاستفتاء لم يكن نهاية الطريق، وبأنه سيتعاون مع الخرطوم من أجل بناء علاقات قوية.

اختتام عملية الاستفتاء مَعْلم واحد فحسب، وإن كان معلما مهما، على الطريق المفضي إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل في السودان.

وهناك تحديات هائلة ماثلة أمامنا. ولا يزال ثمة عدد من المسائل التي يتعين حلّها، بما في ذلك الجنسية، ووضع أبيي، والمشورتان الشعبيتان في جنوب ولايتي كردفان والنيل الأزرق، وترسيم الحدود وتعليمها، وتقسيم الموارد والترتيبات الأمنية. وفي هذا السياق، نشعر بالتشجيع حيال الاجتماع الذي عُقد في الخرطوم بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير بين الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس، سلفا كير، إضافة إلى الرئيس ثابو مبيكي. والاتفاق الذي توصلوا إليه على تعزيز السلام والاستقرار المستدامين بين الشمال والجنوب، وإتاحة المجال أمام مؤسسات اتفاق السلام الشامل كي تواصل عملها حتى نهاية الفترة الانتقالية، واستمرار عمل المفوضية التقنية المعنية بتعليم الحدود، والحل المتعلق بوضع أبيي، لهو اتفاق مرحّب به أيما ترحيب.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم جهود الأطراف السودانية. وينبغي أن نتطلع إلى أبعد من الاستفتاء، وأن نساعد الأطراف في ممارستها لبناء الدولة. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين على نحو راسخ إلاّ عندما تجري تلبية الاحتياجات الإنمائية لكل شعب السودان. وقد اتضحت هشاشة الحالة مرة أخرى خلال الأسبوع

الماضي. فهناك أكثر من ٥٠ شخصاً، بمن فيهم موظف تابع للأمم المتحدة، قُتلوا في صدامات بين جنود من الشمال والجنوب في الوحدة المتكاملة المشتركة من ملكال في ولاية أعالي النيل.

وهناك أيضاً عدة أخطار في جنوب السودان. والحقيقة أنه فيما نجري نقاشنا هنا اليوم، بلغتنا أنباء عن مقتل وزير في حكومة جنوب السودان. وبينما أفيد عن أن سبب ذلك يعود إلى مسألة بين الأشخاص المعنيين، فهي تشير إلى التحديات الأمنية القائمة في المنطقة. لذلك نعتقد أنه ما لم تُحل المسائل المعلّقة بسرعة ويجري الإسراع في عملية بناء مؤسسات الحكم والتنمية الاقتصادية، فإن الصراعات القائمة ضمن خطوط الخطر تلك تظل تشكّل تهديداً حقيقياً.

إن للهند قرابة ٣ ٠٠٠ جندي في بعثة الأمم المتحدة في السودان، وهي تساهم في توفير ست طائرات هليكوبتر من طراز إم آي – ١٧. والسودان أكبر متلقٍ للاعتمادات من الهند، إذ تبلغ قيمة مجموع المشاريع زهاء بليون دولار. والهند ثاني أكبر مستثمر في السودان. وبغية بناء القدرة في القطاعات المدنية، تقدم الهند أكثر من ١٥٠ فرصة كل عام في إطار البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي، و ٢٠ منحة دراسية جامعية عليا لطلاب من شمال السودان وجنوبه على السواء. وفي تموز/يوليه من العام الماضي، قدّمنا إلى السودان زمالات في الجامعات الزراعية الهندية لأربع دورات دكتوراه وست دورات لشهادة الماجستير، في إطار خطة العمل الهندية – الأفريقية.

والهند على استعداد لزيادة تعزيز مساعداتها إلى السودان، حسبما تتطلّبه حكومتا السودان وجنوب السودان. ونحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه للسودان في مجالات تخفيف الديون، والاستثمار الاقتصادي والمساعدة الاقتصادية، كي يتسنى للقادة السودانيين أن يمتلكوا الموارد فضلاً عن الدعم العام لمجابهة التحديات التي يواجهونها والتغلّب عليها.

أخيراً وليس آخراً، إن الحالة على الأرض في دارفور ليست أفضل بكثير مما كانت عليه عندما ناقش المجلس المسألة آخر مرة. ولئن كانت هناك بعض الأنباء المشجعة بشأن جماعتي المتمردين اللتين قررتا إرسال فريقين إلى الدوحة، لا نزال نتطلع إلى إحراز تقدم. لذلك، ينبغي للمجلس أن يؤكد من جديد مطلبه بأن توافق كل الجماعات المسلحة على الوقف الفوري لإطلاق النار، وتشارك في عملية الدوحة للسلام دونما إبطاء أو شروط بغية أن تتكلل العملية بالنجاح. ونشيد بحكومة قطر على جهودها المتواصلة لإنجاح عملية الدوحة للسلام من أجل تحقيق السلام المستدام في دارفور، بما يشمل جميع قطاعات المجتمع. ونرحب بجهود حكومة السودان للبدء بعملية سياسية محورها دارفور، تبني على نتائج عملية الدوحة للسلام. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بقيادة الرئيس مبيكي، ونرحب بالإعلان المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التطبيع الكامل للعلاقات بين المجتمع الدولي والسودان.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام؛ والرئيس مكابا، رئيس فريق الأمين العام المعني باستفتاءي السودان؛ والسفير محمود كاني. ونرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم للسودان ووزير التعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان.

إننا نرحب بالإعلان عن النتائج النهائية لاستفتاء جنوب السودان، ونشيد بالأطراف على تعاونها البنّاء في عملية الاستفتاء. وتؤيد البوسنة والهرسك التنفيذ الكامل

والحسن التوقيت لاتفاق السلام الشامل. وفي ذلك الصدد، نحث الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل إيجاد الحلول لأبيي والمسائل المعلّقة الأخرى في اتفاق السلام الشامل – بما في ذلك تقاسم الثروة، وإدارة الأصول والديون، والمواطنة، والترتيبات الأمنية الحدودية – قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

ونشيد بالفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ والشركاء الدوليين الآخرين على أدوارهم في مساعدة أطراف اتفاق السلام الشامل في هذا المسعى الهام. ونشعر بالتشجيع حيال أنشطة المجتمع الدولي والأمم المتحدة للانخراط مستقبلاً في جنوب السودان. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات، والتنمية الاقتصادية، وجهود إقامة التعاون بين الشمال والجنوب كعنصر هام لتحقيق الاستقرار في المنطقة لأمد بعيد.

ونشعر بالقلق من أن الأطراف لم تتوصل بعد إلى اتفاق بشأن أبيي. فنحن نحثها على تسوية خلافاتها وإيجاد حل مقبول يتعلق بهذا الجزء الهام من اتفاق السلام الشامل في أسرع ما يكون.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في السودان على الجهود التي تبذلها في أبيي في هذا الوقت العصيب. وفي ما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية تنقل أفراد البعثة، نناشد السلطات السودانية أن تكفل وصول البعثة إلى أماكنها المرجوة دون عائق.

ويجب إيجاد حل عادل وشامل وجامع لدارفور. وقد آن الأوان لإنهاء دورة العنف الآثمة، وتحقيق السلام لشعب تلك المنطقة. ونؤكد من جديد على دعمنا الكامل للأمم المتحدة وعملية تحقيق السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي في الدوحة، وجهود كبير الوسطاء المشترك، السيد باسولي.

ونحث جميع الأطراف على الانضمام إلى عملية الدوحة للسلام، بدون شروط مسبقة أو زيادة في التأخير.

ونشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف في دارفور، ونناشد جميع الأطراف أن توقف أعمالها العدائية وأن تكفل الوصول بدون قيود لأفراد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعمال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة والسكان المحتاجين. وندين بقوة استمرار الهجمات على أفراد العملية المختلطة وعمال المساعدات الإنسانية واختطافهم. ونحث الحكومة على كفالة القانون والنظام في دارفور، وتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. وإن إنهاء الإفلات من العقاب عامل حاسم لكفالة تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في دارفور.

وأخيراً، نشيد بأفراد بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على جهودهم الدؤوبة لدى الاضطلاع بولايتهم في ظل الظروف الصعبة.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضاً أود أن أشكر السيد منكريوس والرئيس مكابا على بيانيهما وعلى عملهما الهام في السودان. وأشكر أيضاً السفير عثمان والسيد دينق ألور كول، وزير التعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان، على بيانيهما.

إن الإعلان عن النتائج النهائية للاستفتاء في ٧ شباط/فبراير يسجّل نهاية عملية سياسية طويلة أظهرت خلالها السلطات في الشمال والجنوب على السواء قدراً كبيراً من ضبط النفس والتزاماً بالسلام. لذلك، أود أن أشيد بها إشادة حارة تستحقها جيداً.

إن البيان الذي أدلى به الرئيس البشير واعترف فيه بالنتائج التي أعلنتها مفوضية استفتاء جنوب السودان، ومن ثم الالتزام باحترام الخيار بالاستقلال الذي اختاره السودانيون

في الجنوب ينبغي الإشادة به. وبالمثل، أرحب بالالتزامات التي قطعها النائب الأول للرئيس، سلفا كير، القاضية بالعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة السودانية تحقيقاً للمصلحة المشتركة بين الشمال والجنوب. لذلك، ينبغي للمجلس أن يشجع الطرفين على الإبقاء على هذا الزخم من التعاون والروح الانفتاحية بغية إنجاز المناقشات المتعلقة بترتيبات ما بعد الاستفتاء ووضع أبيي في أسرع ما يكون. إننا ندعو الطرفين إلى تقديم التنازلات الشجاعة اللازمة من أجل التوصل إلى خاتمة ناجحة للعملية السياسية. ونرحب بقيادة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، برئاسة الرئيس تابو مبيكي.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يتفق طرفا اتفاق السلام الشامل أيضا على إطار لتقرير مستقبل الملايين من الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال والشماليين الذين يعيشون في الجنوب. ولهذا الغرض، يجب أن يقدما ضمانات أساسية لطمأنة السكان المدنيين.

وقد ذكرتنا الاشتباكات التي وقعت على حدود بلدة ملكال، وأدت إلى مقتل ٥٠ شخصا، بمن فيهم أحد موظفي الأمم المتحدة، بأن العلاقات الودية والتعايش السلمي بين الشمال والجنوب من أجل تحقيق الاستقرار في السودان، تقتضي التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل واستكمال المحادثات المعلقة حاليا.

ويجب ألا يحجب نجاح الاستفتاء في جنوب السودان طبيعة الحالة الهشة في دارفور وأثرها على السكان المدنيين وعلى العاملين في الحقل الإنساني. وعليه، يجب أن نواصل الضغط على الأطراف، وأن نشجع، بصفة خاصة، الجماعات المسلحة التي لم تنضم حتى الآن إلى عملية السلام، لكي تقوم بذلك بدون شروط مسبقة.

إننا نرحب بجهود حكومة قطر ورئيس فريق الوساطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد جبريل باسولي. كما نرحب بوجود حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة في الدوحة.

إن تأسيس وبناء دولة جديدة في جنوب السودان يستلزم تعزيز حشد الجهود والدعم الكبير من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما في المجال الاقتصادي. ويجب أن يقدم ذلك الدعم أيضا لحكومة السودان، التي كان تعاونها عاملا حاسما في إجراء الاستفتاء في جنوب السودان.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، اللواء هيلي منكريوس، على إحاطته الإعلامية وعمله المميز بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان. كما أود أن أشكر الرئيس مبيكي والرئيس مكابا على ما اضطلعا به من أعمال بالغة الأهمية إلى جانب بعثة الأمم المتحدة خلال الأشهر القليلة الماضية. وأود كذلك أن أشكر السيد دينق ألور كوول والسيد عثمان، ممثل السودان، على بيانيهما. وأرحب أيضا بالالتزام الذي أبداه الطرفان خلال عملية الاستفتاء. وأخيرا، أود، بالنيابة عن السلطات الفرنسية، أن أهنئ شعب جنوب السودان على ما أبداه من نضج في هذه المناسبة التاريخية.

وقد أظهر الاعتراف الفوري من قبل الطرفين بالنتائج الرسمية، التي أعلنتها يوم الاثنين لجنة الاستفتاء في جنوب السودان، التقدم الكبير الذي أحرز منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. فقد اختارت السلطات في الخرطوم وجوبا طريق التعاون السلمي للتوصل إلى خاتمة ناجحة للاستفتاء وقبول نتائجه. إننا نرحب بهذه الإرادة المشتركة للتغلب على الماضي.

بيد أنه، وكما أشار متكلمون سابقون، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل نهاية المرحلة

الانتقالية في تموز/يوليه القادم. وفي المقام الأول، يجب إيجاد حل لمسألة أبيي. وقد سمح الاتفاق المؤقت بوقف العنف بين الطرفين. ولا بد من إيجاد حل دائم من أجل اتخاذ قرار نهائي بشأن مركز المقاطعة والشروط التي يمكن للسكان التعايش بموجبها. ونود أن نطلب من الطرفين أن يتوصلا إلى حل بحلول آذار/مارس، حسبما اتفقا على المستوى الرئاسي في ٢٧ كانون الثاني/يناير.

وفضلا عن ذلك، يجب إيجاد حلول للمسائل المعلقة لمرحلة ما بعد الاستفتاء. وسيرهن مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب بالتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن ترسيم الحدود ومسائل الأمن والجنسية وتقاسم الثروات. وكما أظهرت الاشتباكات في منطقة أعالي النيل في الأسبوع الماضي، يجب إيجاد حل لمسألة القوات الجنوبية المتواجدة هناك بوصفها جزءا من الجيش السوداني، وكذلك للقوات الشمالية في الجيش الشعبي لتحرير السودان في النيل الأزرق وكردفان. إننا نشجع فريق مبيكي على مواصلة المفاوضات بشأن تلك المواضيع وندعو الطرفين ألا يدخرا جهدا وأن يقدما التنازلات من أجل إحلال السلام الدائم.

وستبدأ الأمم المتحدة، من ناحيتها، الاضطلاع بالمهمة الهامة المتمثلة في مواءمة تواجدها وعملها، بمشاركة السودان، في بلدين منفصلين. وسيتعين إعادة إنشاء بعثة جديدة في جنوب السودان من أجل الاضطلاع بمهمة بناء السلام هناك. وينبغي لولايتها أن تأخذ بعين الاعتبار الدور الحاسم الذي سيترتب على فريق الأمم المتحدة المنشأ في جوبا أن يؤديه في مجال التنسيق مع المانحين الثنائيين.

وسيشكل الإبقاء على خلية من بعثة الأمم المتحدة في السودان في الشمال خطوة قيمة فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ مسائل مرحلة ما بعد الاستفتاء ودعم المراحل النهائية لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، أي استكمال الانتخابات الشعبية في النيل الأزرق، التي بدأت هناك، وفي جنوب كردفان، حيث لم يتم تنظيمها حتى الآن. وسيمثل ذلك دعما للجارين الجديدين في المراحل الأولى من العلاقات بينهما. إننا تحت تصرف الأمانة العامة فيما يتصل بالإسهام في النظر الجاري بشأن إعادة تشكيل تواجد الأمم المتحدة في شمال السودان وجنوبه.

وإذ نرحب بإجراء الاستفتاء الناجح، لا يمكننا أن نتجاهل التدهور الجاري في الحالة في دارفور. فقد زاد عدد المشردين. ولا يمكن كفالة وصول المساعدة الإنسانية بشكل دائم. وهذا ما يدعونا إلى التساؤل عما إذا كان البعض قد اختار الخيار العسكري بالفعل. إننا نعلم أن هذا الخيار غير قابل للتحقيق. فيجب على القوات المسلحة السودانية وجماعات التمرد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بدون تأخير، بحيث يتبعه اتفاق سلام دائم.

إن التطورات التي شهدناها خلال الأسابيع القليلة الماضية في إطار المفاوضات في الدوحة تدعو إلى التفاؤل. ويجب على الجيش الشعبي لتحرير السودان، بقيادة عبد الوحيد النور، من الآن فصاعدا، أن ينضم إلى المحادثات بدون شروط مسبقة، كما فعلت حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة.

كما أننا ندعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل السلام في دارفور. وكما أبرز الإعلان الرسمي الأخير الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن السودان، فإن العملية السياسية في دارفور ستكون قادرة على تكميل الجهود المبذولة في الدوحة حالما توجد تلك الجهود بيئة مؤاتية تسمح بإجراء تلك المحادثات.

وسنواصل، كذلك، دعمنا للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وسنظل ندين بقوة المعوقات التي تواجهها تلك القوات. وعلى البعثة أن تضاعف

جهودها لحماية المدنيين حسبما تقتضي ولايتها. ولا بد من إحراز التقدم في هذا المجال.

وأود أن أختتم بياني بالتذكر بأن السلام في دارفور لا يمكن تحقيقه بدون عدالة.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في التوجه بالشكر لفخامة الرئيس مكابا، والممثل الخاص للأمين العام، هيلي منكريوس، والسفير محمود كاني على بياناتهم المستنيرة والملهمة اليوم. إن الإسهامات القيمة التي قدموها خلال هذه العملية التاريخية، ساعدت بلا شك في تحقيق النتيجة الناجحة للاستفتاء في جنوب السودان. كما أود أن أرحب بممثلَي حكومة السودان وحكومة جنوب السودان وأن أشكرهما حقا على إسهامهما في هذه الجلسة.

وأود، بالنيابة عن حكومة بلدي، أن أرحب بالنتائج النهائية للاستفتاء في جنوب السودان، الذي يمثل الرغبة الحقيقية والصحيحة لشعب جنوب السودان، التي تم التعبير عنها في عملية حرة ونزيهة وشفافة.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد مرة أخرى بالرئيس عمر البشير وبالنائب الأول للرئيس سلفا كير على توجيه العملية الصعبة إلى خاتمة ناجحة. إن بيانات الدعم المتبادل لنتائج الاستفتاء والقبول بها في الوقت المناسب، التي أعاد ممثلاهما تأكيدها هنا اليوم، تظهر ما يتحليان به من شجاعة يحتذي بها، ومن روح القيادة والنوايا الحسنة والتفاني من أجل عملية السلام. كما أن شعب السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان جديران بالثناء.

إن الإعلان عن نتائج الاستفتاء وقبول جميع الأطراف في السودان به قد مهدّ الطريق لظهور دولة جديدة من خلال العملية السلمية، ونتطلع إلى الترحيب بدولة جنوب السودان المقبلة في أسرتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه. ويحدونا الأمل في أن يغتنم الطرفان السودانيان هذه الفرصة لإجراء مفاوضات جادة بشأن المسائل المتبقية من اتفاق السلام الشامل في مرحلة ما بعد الاستفتاء. ونرى أنه من الممكن لكلا الطرفين، إذ يستلهمان نجاح الاستفتاء، أن يعملا بشكل دؤوب بين الآن وتموز/يوليه لإنجاز المهمات الرئيسية القائمة بموجب اتفاق السلام الشامل.

ونشاطر المخاوف التي عبرت عنها الدول الأعضاء اليوم بشأن مركز أبيي. ونعتقد أنه من الضروري التوصل إلى حلول توفيقية قابلة للتطبيق بخصوص مسألة أبيي، والحدود بين الشمال والجنوب، والمشورة الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وشمال كردفان، والترتيبات الأمنية بين الشمال والجنوب. ومما لاشكّ فيه أن النجاح في البت في هذه المسائل من شأنه أن يقيم شراكة مستقرة بين الشمال والجنوب في الأجل الطويل.

ولا يساورنا أدنى شك في أن جنوب السودان سيواجه تحديات كبيرة في طريقه إلى إقامة الدولة وتشكيل حكومة مستقرة فعالة. وفي الواقع، فإن تزايد التوقعات بشأن الاستقلال وقيام الدولة من شأنها أن تفاقم التحديات التي تواجه بناء الدولة. ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن تحقيق التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي عملية شاقة. ولذلك يجب على قادة جنوب السودان أن يركزوا على العملية السياسية الشفافة والشاملة وتطويرها بحيث تشمل جميع الفئات، وتكفل الحريات وحماية جميع الناس، لا سيما النساء والأطفال.

ونرحب في هذا الصدد بقيام النائب الأول للرئيس، سيلفا كير، بعقد اجتماع لفريق دستوري لاستعراض مؤسسات الجنوب القانونية. وتسلم نيجيريا بأن قادة جنوب السودان لا يستطيعون بمفردهم التغلب على التحديات

الرئيسية التي تواجه الإقليم. ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتضامنا مع جنوب السودان. وسيتم فعلا اختبار تضامننا في حجم ونوعية المساعدات التي نقدمها لحكومة وشعب جنوب السودان.

إن قيام مجلس الأمن هذه الجمعة بمناقشة الترابط بين الأمن والتنمية يتيح فرصة للمجلس لتوضيح دوره في ذلك الصدد. ومن الهام بالنسبة للمجلس أن يظل موحدا وعاقد العزم وملتزما كما كان في الماضي. ونناشد الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان المجاورة والشركاء الثنائيين الآخرين أن يتكاتفوا في مساعدة جنوب السودان.

أما بخصوص دارفور، فإننا نرحب بالمشاورات الواسعة التي يجريها كبير الوسطاء جبريل باسولي داخل السودان وفي المنطقة. ونرحب أيضا بالتقدم الكبير المحرز في محادثات الدوحة، ونشيد بكبير الوسطاء المشترك على مثابرته وبحكومة قطر على دعمها المتواصل. ومرة أخرى، نحث حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان – جناح عبد الواحد نور وحكومة السودان على اغتنام هذه الفرصة للانخراط بشكل تام في محادثات الدوحة بدون شروط مسبقة. وتؤمن نيجيريا إيمانا راسخا بأنه لا غنى عن العملية السياسية الداخلية بالنسبة للشمولية وبناء توافق الآراء بشأن العلاقات القبلية في دارفور. ولذا، فإننا نرحب باحتمال إجراء عملية سياسية مفتوحة وذات مصداقية بخصوص دارفور لدعم محادثات الدوحة وتعزيزها.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب مرة أخرى عن تأييدنا الثابت لعمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بقيادة السيد إبراهيم غمباري. وأود أن أشير هنا إلى أن العملية المختلطة تعمل في بيئة مليئة بالتحديات في دارفور.

وتود نيجيريا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجددا على التزامها بعملية السودان السلمية. ونعتقد أن دعمنا الجماعي سيكون حاسما في الوقت الذي يجري فيه شمال السودان وجنوبه على السواء التعديلات الضرورية والتحول في مصيريهما.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايلي مينكريوس، والرئيس مبيكي والسفير محمود كين، الذي تكلم بالنيابة عن الرئيس مبيكي، على إحاطاتهم الإعلامية على التوالي. ونرحب بحضور ممثلي شمال السودان وجنوبه جلسة اليوم.

إنه بفضل الجهود المشتركة لشمال السودان وجنوبه، جرى الاستفتاء في جنوب السودان بصورة سلسة وتم الإعلان عن نتائجه النهائية قبل يومين. وتحترم الصين إرادة السودانيين واختيارهم، وتقدر الجهود الدؤوبة التي بذلها شمال السودان وجنوبه لتعزيز العملية السلمية بينهما. ويعتبر الاستفتاء خطوة هامة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، لكنه ليس نهاية المطاف.

ويتعين على مجلس الأمن أن يولي اهتماما وثيقا بالحالة الجديدة، والتحديات والمهمات الجديدة التي نشأت في أعقاب الاستفتاء. ويجب عليه أيضا أن يضع الاستراتيجيات المتطابقة معها في الوقت المناسب. ويحدونا الأمل أيضا في أن يستمر شمال السودان وجنوبه، وبروح من التفاهم والحلول التوفيقية المتبادلة، السعي من أجل التوصل إلى حلول للمسائل العالقة من خلال الحوار والمشاورات، وأن يقوما بتنفيذ اتفاق السلام الشامل بشكل تام وذلك للحفاظ على السلم والاستقرار في السودان والمنطقة.

وتقدر الصين المساعدة والدعم الذين قدمتهما بعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمين العام المعني بالاستفتاء

في السودان من أجل إجراء الاستفتاء بصورة منظمة. ونرحب باستمرارهما في تقديم المساعدة لشمال السودان وجنوبه في تنفيذ اتفاق السلام الشامل برمته. وسوف تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان في آخر نيسان/أبريل. وعندئذ سيتعين على مجلس الأمن أن يقرر بشأن مستقبل البعثة. وفي ذلك الصدد، تعتقد الصين أنه ينبغي مراعاة وجهات نظر الطرفين مراعاة تامة.

إن الاتحاد الأفريقي شريك استراتيجي رئيسي مع الأمم المتحدة في معالجة مسألة السودان. ولقد قام الاتحاد الأفريقي والفريق الرفيع المستوى التابع له المعني بالتنفيذ بشأن السودان بقيادة الرئيس مبيكي بدور هام في تعزيز إجراء الاستفتاء بصورة سلسة في جنوب السودان. وترحب الصين بالإعلان الخاص بمسألة السودان الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد مؤخرا.

ولتحقيق السلام الدائم في السودان، فإنه من الضروري التوصل إلى اتفاق شامل للسلام في دارفور في أقرب وقت ممكن. وتولي الصين دائما اهتماما وثيقا بمحادثات الدوحة وتدعمها، ونرحب بالتقدم الذي أحرزته مؤخرا. ونحث جميع الأطراف في دارفور التي لم تنضم بعد إلى محادثات الدوحة أن تقوم بذلك فورا وبدون شروط مسبقة. وتدعم الصين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإسهامها الإيجابي، بموجب القرار ١٩٣٥ (٢٠١٠)، في تعزيز العملية السلمية في دارفور.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سأوجز. لقد قيل من قبل معظم الأشياء التي أود أن أقولها، لذا سأركز على عدد قليل من النقاط.

ترحب ألمانيا بحرارة بالتصويت السلمي أثناء الاستفتاء وتضم صوتها إلى الآخرين في تهنئة طرفي اتفاق السلام الشامل، وقبل كل شيء، الشعب في كل مكان في السودان. ولقد أثلج صدرنا السلوك المسؤول لحكومة السودان على امتداد الأسابيع الأخيرة. ومرة أخرى، نود أن نعبر عن امتناننا لمفوضية استفتاء جنوب السودان ومكتبها. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في السودان وبالممثل الخاص مينكريوس على إسهامهما الهام، ونشيد كذلك بالفريق بقيادة الرئيس مبيكي.

وبعد إعلان النتائج الرسمية، يتعين الآن على جميع الأطراف في السودان وعلى المجتمع الدولي التركيز على المستقبل، وتوطيد السلام، والعلاقات الجيدة والتعايش بين الشمال والجنوب، وبناء القدرة لدولة جديدة تماما. وفي هذه المهمة الضخمة يجب على جميع الأطراف أن تستمر في التعاون بحسن نية.

إن التأسيس المقبل لدولة مستقلة في جنوب السودان سيعيد رسم ملامح الخارطة السياسية والاقتصادية لأفريقيا. وفي الوقت ذاته نرى فرصة سانحة لتطوير علاقات قوامها السلام وحسن الجوار. وما زالت تحديات خطيرة كثيرة قائمة. وعلى وجه التحديد تقوم الحاجة إلى حل دائم لمسألة أبيي. ونهيب على وجه السرعة بالأطراف في اتفاق السلام الشامل بأن تكمل المشورتين الشعبيتين في جنوب كردفان والنيل الأزرق وأن تتوصل إلى اتفاق بشأن أبيي. أما المسائل المتبقية الأخرى لما بعد الاستفتاء – مثل المواطنة، وحقوق الشماليين في الجنوب وحقوق الجنوبيين في الشمال، واقتسام الثروة، وترسيم الحدود، والترتيبات الأمنية – فإنها يجب أن تعالج دون مزيد من التأخير.

لقد كانت قرارات المجلس حاسمة في عملية الاستفتاءات السلمية. ولكن المجلس يتعين عليه أن يواصل تحمل مسؤوليته وتقديم دعمه للبناء المؤسسي في دولة جنوب السودان الجديدة الوشيكة الظهور إلى الوجود. وإن ألمانيا تقف على أهبة الاستعداد لتقديم مساهمتها.

أخيرا، يجب ألا نحيد ببصرنا عن الحالة في دارفور. إننا نشعر بقلق شديد حول استمرار العنف في المنطقة وتشرد آلاف الناس. ونحث حكومة السودان وجميع الفصائل في دارفور على توفير السلامة والأمن للمدنيين وعلى كفالة الوصول غير المعاق أمام بعثة الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المختلطة في دارفور وأمام منظمات المعونة الإنسانية.

لقد شعرنا بالاطمئنان عندما سمعنا أن محادثات السلام في الدوحة قد اكتسبت زخما جديدا. وسنظل نحث جميع الأطراف في محادثات السلام على إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار الشامل والتوصل إلى اتفاقات على جميع المسائل الأخرى المعلقة. إن شعب دارفور يستحق السلام وهو يستحقه الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة البرازيل.

إنه لشرف عظيم لي أن أترأس هذا الاجتماع التاريخي. فآخر مرة تولت فيها البرازيل رئاسة المجلس كانت قبل ست سنوات تقريبا، وكان اتفاق السلام الشامل قد تم التوقيع عليه للتو. ومنذئذ قطعت الأطراف في اتفاق السلام الشامل وقطع الشعب السوداني شوطا طويلا على الدرب المؤدي إلى التحول الديمقراطي في السودان.

وتتقدم البرازيل بتهنئة حارة إلى جميع السودانيين على الأداء السلمي الشفاف للاستفتاء. ونثني أيضا على الزعماء السودانيين على ما أبدوه من حنكة سياسية، وعلى عزيمتهم المعقودة على مواصلة الحوار والتفاهم المتبادل. ونحيّي الأطراف في اتفاق السلام الشامل على قبولها بنتائج الاستفتاء وعلى التزامها بتنفيذها.

وتثني البرازيل أيضا على العمل الممتاز الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة في السودان، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام هايلي منكريوس. ونكرر كذلك تقديرنا على مساهمة الفريقين اللذين تولى قيادتهما الرئيسان امكابا وامبيكي.

ولئن كان إجراء الاستفتاء في جنوب السودان انجازا عظيما، فإنه لم يكن سوى خطوة أخرى على الطريق المفضي إلى السلام والاستقرار والتنمية في السودان. وإننا نحث الأطراف في اتفاق السلام الشامل على مواصلة معالجة المسائل المتبقية وتنفيذ ترتيبات ما بعد الاستفتاء بنفس روح التعاون التي سادت أثناء عقد الاستفتاء.

ومما يتسم بالأهمية إكمال المشورتين الشعبيّين في النيل الأزرق وجنوب كردفان وإيجاد حل فيما يتصل بوضع أبيي.

ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة، عند الطلب، لكفالة الانتقال السلس في فترة ما بعد الاستفتاء. وإن الخيارات المتوفرة للوجود المستقبلي للأمم المتحدة في السودان يجب أن تراعي الترابط بين الأمن والتنمية، الذي ينعكس بصورة جلية في المنازعات السودانية. فالبناء المؤسسي والدعم القوي للتنمية ضروريان لجنوب السودان. ويمكن للجنة بناء السلام في ذلك الصدد أن تضطلع بدور مهم.

وآن أيضا أوان السلام الذي طال انتظاره في دارفور. ويجب أن تصل عملية سلام الدوحة إلى نتيجة في القريب العاجل. ويجب تمهيد الظروف اللازمة لإعلان عملية دارفور السياسية. ونشعر بالاطمئنان مما أعلنته حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة عن نيتهما المشاركة في مفاوضات سلام الدوحة. لكن البرازيل تشجب الارتفاع المفاجئ في الأعمال القتالية ومواصلة شن الهجمات على عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور وعلى وكالات المعونة الإنسانية.

وعلى الصعيد الثنائي تتطلع البرازيل إلى تقوية علاقاتها مع شمال السودان وجنوب السودان. وما انفكت

تجارتنا الثنائية تزداد في السنوات الأخيرة. ويجري باستمرار تكوين شراكات جديدة في المجالات الزراعية والوقود البيولوجي. وقد ظلت مبادرات التعاون هذه تثمر عن النتائج المرجوة. ومن المؤكد أن تلك المبادرات، بفضل السلام والاستقرار في السودان، ستزدهر وستعقبها مبادرات أخرى كثيرة.

ويحدونا الأمل أن تبشر هذه المناسبة الميمونة ببداية مستقبل لجميع السودانيين يحقق لهم مطامحهم كاملة في الاستقرار والسلام والتنمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وفقا للاتفاق بين أعضاء المجلس أعلق الجلسة الآن بنية استئنافها قريبا.

عُلقت الجلسة الساعة ١٢/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٤/٠٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحّب مجلس الأمن بإعلان مفوضية استفتاء جنوب السودان في ٧ شباط/فبراير عن النتائج النهائية لاستفتاء تقرير مصير شعب جنوب السودان، التي أظهرت أن نسبة ٩٨,٨٣ في المائة من المصوِّتين قد اختاروا الاستقلال. ويُهيب المجلس بالمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل للشعب السوداني برمته في سعيه إلى بناء مستقبل ملؤه السلام والرخاء.

”ويتقدَّم المجلس بالتهاني إلى طرفي اتفاق السلام الشامل وإلى الشعب السوداني على الاستفتاء الذي تم بسلام وكُلِّل بالنجاح، ويثني على بعثة الأمم المتحدة في السودان لما أسهمت به في هذه العملية.

”ويرحّب مجلس الأمن بحرارة بالبيانين الصادرين في ٧ شباط/فبراير عن الرئيس عمر البشير ونائب الرئيس سلفا كير، اللذين أعربا فيهما عن قبولهما بالنتائج النهائية للاستفتاء. ويهيب المجلس بجميع الدول الأعضاء أن تحترم نتائج الاستفتاء وأن تتطلّع إلى الترحيب بجنوب السودان المستقل كعضو جديد في المجتمع الدولي بعد تاريخ ٩ تموز/يوليه.

”ويرحّب مجلس الأمن بعمل فريق الأمين العام بقيادة الرئيس السابق بنجامين مكابا. ويُثني المجلس على ما أبداه طرفا اتفاق السلام الشامل من التزام بهذا الاتفاق، مثلما يتضح ذلك في مساندتهما لإجراء عملية استفتاء في موعدها وعلى نحو يتسم بالمصداقية. ويشدّد المجلس على أنّ التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لاتفاق السلام الشامل ضروري لإحلال السلام والاستقرار في السودان وفي المنطقة ولإقامة تعاون في المستقبل بين شمال السودان وجنوبه والمجتمع الدولي.

”ويُسلِّم مجلس الأمن أيضا بأن العملية المقررة في اتفاق السلام الشامل تمثل حالة استثنائية ولا تشكل في حدّ ذاتها سابقةً.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدّدا دعمه لعمل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ ولرئيسه السيد تابو مبيكي، ويشير إلى الالتزامات التي قطعها على نفسيهما طرفا اتفاق السلام الشامل خلال اجتماع الرئاسة الذي عقد في ٢٧ كانون الثاني/يناير، ويشجّعهما على مواصلة السّعي من أجل التوصّل إلى اتفاق في الوقت المناسب بشأن تنفيذ المسائل المعلقة في اتفاق السلام الشامل. ويحث المجلس الطرفين على التوصل بسرعة إلى إبرام اتفاق بشأن أبيي ومسائل أخرى حاسمة، منها ترسيم الحدود، والترتيبات الأمنية، والجنسية،

والديون، والأصول، والعُملة، وتقاسم الثروات، وإدارة الموارد الطبيعية. ويرحّب المجلس بالشروع في عملية الاستشارة الشعبية في ولاية النيل الأزرق ويشدّد على أهمية إجراء عمليات استشارة شعبية تتسم بالشمول وحسن التوقيت والمصداقية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وذلك بحسب ما جاء في اتفاق السلام الشامل.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ أسفه للخسائر في الأرواح جراء أعمال العنف التي شهدتها ولاية أعالي النيل في الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير. ويشدّد مجلس الأمن على ضرورة أن يمنع طرفا اتفاق السلام الشامل وقوع المزيد من الاشتباكات وأن يعزّزا استتباب الهدوء، بطرق منها التطمين الفوري والمستمر لجميع الناس في السودان أيّا كانت جنسيتهم، بما في ذلك الجنوبيون في الشمال والشماليون في الجنوب، بأن حقوقهم وسلامتهم وممتلكاتهم ستظلّ مصونة. ويحث المجلس طرفا الاتفاق على الوفاء بالتزاماتهما.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد قلقه البالغ إزاء استفحال العنف وانعدام الأمن في دارفور، بما في ذلك عمليات انتهاك وقف إطلاق النار، والهجمات التي تشنها الجماعات المتمرّدة، والقصف الجوي الذي تشنّه القوات المسلحة السودانية، والذي أسفر مؤخرا عن تشريد ما يقرب من ٠٠٠ ٤٣ مدني، وعملية خطف ثلاثة من أعضاء خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية التي وقعت في ١٣ كانون الثاني/يناير. ويشير مجلس الأمن إلى الأهمية التي يوليها لمسألة إنهاء الإفلات من العقاب، وللاقتصاص من مرتكبي الجرائم في دارفور. ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ويحثّ كلّ الأطراف على ضمان وصول العملية المختلطة وصولا كاملا ومن دون عراقيل إلى مختلف أنحاء منطقة البعثة، وعلى السماح للعاملين في المجال الإنساني بتوفير المساعدة لجميع السكان المحتاجين.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه لعملية السلام من أجل دارفور التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتستضيفها دولة قطر، وللعمل الذي يقوم به كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسولي، وللمبادئ التي تسترشد بها المفاوضات. ويرحّب المجلس بحضور حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة إلى الدوحة، ويحث بقوة جميع حركات التمرّد الأخرى على الانخراط في عملية السلام دون المزيد من التأخير أو الشروط المسبقة، وكافة الأطراف على المشاركة بغية التوصل بسرعة إلى إبرام اتفاق شامل.

”ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدّم إليه بنهاية شباط/فبراير تقريرا عن المسائل ذات الصلة بالعملية السياسية في دارفور، بما في ذلك تقييما بشأن البيئة المواتية.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا أهمية زيادة مشاركة النساء في عمليات السلام السودانية.

”وسيواصل المجلس عن كثب متابعة التطورات التي تجدّ في السودان، بما في ذلك دارفور“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/3.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.